

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

فرع علوم المالية

تخصص مالية المؤسسة

الموضوع:

تشخيص الوضعية المالية لشركة تأمين

دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي «CRMA» قالمة

للفترة (2015-2017)

تحت إشراف الأستاذ:

سعدو عادل

من إعداد الطالبتان:

• مجدوب نور الهدى

• لونيسة آمنة

السنة الجامعية: 2020/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر: الأستاذ المشرف **سعدو عادل**

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، ولم يدخر جهداً في مساعدتنا بما قدمه من توجيهات ونصائح ثمينة

شكراً جزيلاً أيضاً للأستاذ **قلاّب ذبيح الياس** والأستاذ **بن شرشار عز الدين** على مساعدتهم، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والاحترام إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بشرط كلمة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وتبارك الذي جعل لي طريقا في العلم و وفقني لإتمام هذا العمل

أهدي عملي المتواضع إلى كل من أحبهم في الله.

* إلى أحب وأغلى خلق الله على قلبي. إلى من كان دعائها ورضائها عني سر نجاحي،

أمي الحبيبة حفظها الله.

* إلى من تعب من أجل تربيتي وكان تاج فخر طالما حملته، أبي العزيز حفظه الله.

* إلى كل من أظهروا لي ماهو أجمل من الحياة، إخوتي: محمد عبد الرؤوف،

سهى وعائلي جميعا كبيرها و صغيرها.

* إلى أعز صديقتي رفيقة دربي في الدراسة و زميلتي في هذا العمل: لونيصة آمنة.

وفي الأخير أسأل الله لي ولكل طالب علم التوفيق والسداد

مجدوب نور الهدى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا لإتمام هذا البحث إلى

الذي وهبني كل ما أملك لأحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام

لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه

للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء

التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق

تتبعني خطوة بخطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي

نعب الحنان أُمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في

الدارين

إليهما أسدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيء من السعادة

إلى الذين ساندوني طيلة هذه السنة لتقديم هذا العمل إخوتي مريم وخلود وماريا ياسمين،

وإخواني وليد، عبد القادر ويوسف

إلى أعز صديقاتي رفيقة دربي في الدراسة و زميلتي في هذا العمل: مجدوب نور

الهدى.

وفي الأخير أسأل الله لي ولكل طالب علم التوفيق والسداد

لونيسة آمنة

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
V-I	الفهرس
أ - و	المقدمة العامة
الفصل الأول: مدخل نظري للتأمين	
02	مقدمة الفصل
المبحث الأول: ماهية التأمين	
02	المطلب الأول: نشأة التأمين و تعريفه
05	المطلب الثاني: عناصر وتقسيمات التأمين
10	المطلب الثالث: مفهوم عقد التأمين و مبادئه
المبحث الثاني: مدخل إلى شركات التأمين	
14	المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين و أنواعها
19	المطلب الثاني: الوظائف الرئيسية لشركات التأمين
21	المطلب الثالث: النشاط المالي في شركات التأمين
المبحث الثالث: واقع التأمين في الجزائر	
26	المطلب الأول: المراحل التي مر بها التأمين في الجزائر
28	المطلب الثاني: شركات التأمين في الجزائر
31	المطلب الثالث: قيود وتحديات قطاع التأمين في الجزائر
34	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: التشخيص المالي في مجال التأمين	
36	مقدمة الفصل
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص	
36	المطلب الأول: تعريف التشخيص و أقسامه
38	المطلب الثاني: أهمية التشخيص والأطراف المستفيدة منه
41	المطلب الثالث: شروط التشخيص و مراحلها
المبحث الثاني: التشخيص المالي	

43	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي و أهدافه
45	المطلب الثاني: أنواع و طرق التشخيص المالي
48	المطلب الثالث: خطوات ونتائج التشخيص المالي
المبحث الثالث: أدوات التشخيص المالي	
49	المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في شركات التأمين
60	المطلب الثاني: التشخيص المالي بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية في شركات التأمين
71	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "CRMA" قائمة	
73	مقدمة الفصل
المبحث الأول: تقديم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA	
74	المطلب الأول: لمحة تاريخية وتعريف الصندوق
75	المطلب الثاني: موقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في سوق التأمينات وهيكله التنظيمي
الفترة	المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للصندوق وفقا للقوائم المالية خلال 2017 - 2015
80	المطلب الأول: الميزانية المالية للصندوق
86	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج
87	المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية
94	خاتمة الفصل
95	الخاتمة العامة
98	قائمة المراجع
107	الملاحق
الملخص	

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	تصنيف شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية	01
41	الأطراف المستفيدة من عملية التشخيص	02
42	مراحل التشخيص	03
76	موقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في سوق التأمينات	04
77	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	05
90	التمثيل البياني لمختلف مؤشرات التوازن المالي للصندوق	06

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
17	تصنيف شركات التأمين حسب الشكل القانوني	01
51	الميزانية - جانب الأصول	02
52	الميزانية - جانب الخصوم	03
53	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	04
55	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	05
57	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	06
58	جدول تغير الأموال الخاصة	07
61	مؤشرات التوازن المالي	08
63	الجزء الأول من جدول التمويل (التمويل طويل ومتوسط الأجل)	09
64	الجزء الثاني من جدول التمويل (التمويل قصير الأجل)	10
65	نسب النشاط في شركات التأمين	11
66	نسب السيولة في شركات التأمين	12
67	نسب الملاءة المالية لشركات التأمين	13
68	نسب المردودية لشركات التأمين	14
69	نسب الهيكلة المالية لشركات التأمين	15
70	نسب التمويل لشركة التأمين	16

78	المنتجات التأمينية المسوقة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	17
80	ميزانية الأصول	18
82	ميزانية الخصوم	19
83	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول	20
83	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	21
86	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	22
87	مختلف رؤوس الأموال العاملة	23
89	احتياجات رأس المال العامل BFR	24
89	الخبزينة TR	25
90	نسب السيولة للصندوق	26
91	نسب المردودية للصندوق	27
91	نسب الهيكلة المالية للصندوق	28
92	نسب الملاءة المالية للصندوق	29
92	نسب التمويل للصندوق	30

المقدمة العامة

لم يكن التأمين نشاط حديث العهد بل نشاطا قديما، حيث تطور وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة. فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها و رؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة للتقدم.

تعتبر شركات التأمين من أهم المتعاملين الاقتصاديين في الدولة، فهي نوع من المؤسسات المالية، التي تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة تقدم خدمات التأمينية متنوعة لمن يطلبها، و هي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال، المتمثلة في الأقساط المقدمة من طرف المؤمن لهم، و تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية.

رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي في الجزائر سنة 1962 ، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين و ظل يؤدي من طرف مؤسسات أجنبية و بقي هذا مستمرا لغاية صدور الأمر في 8 جوان 1963 حيث اتبعت الجزائر نموذجا تنمويا كان شائعا آنذاك المتمثل في احتكار الدولة للمعاملات الاقتصادية بما فيها قطاع التأمين.

وقد شهد هذا القطاع كغيره من القطاعات ديناميكية كبيرة متمثلة خاصة في تبني مجموعة من الإصلاحات مع بداية تسعينات القرن الماضي، فكان لصدور الأمر 07/95 الصادر في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات، الذي أحدث تغييرات جذرية في القطاع من خلال إلغاء الاحتكار والهيمنة الحكومية على عمليات التأمين وحرية ممارسة المهنة وفتح المجال للخوادم المحليين والأجانب مما أدى إلى ظهور شركات تأمين خاصة وأجنبية.

و نظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية، كان لابد من الاهتمام بوضعيتها المالية وذلك من خلال تقييمها عن طريق التشخيص المالي بغية استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية والاعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط الشركة.

فالتشخيص المالي عبارة عن عملية لتحليل الوضع المالي للشركة باستعمال وسائل وأدوات تتناسب و طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، لذا فهو الركيزة التي يعتمد عليها المسير في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية.

من هذا المنطلق، و نظرا لأهمية عملية التشخيص المالي كمكتسب علمي لنا من جهة، كأداة فعالة في يد أي مسير يطمح للتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة التي يتكفل بتغطية شؤونها المالية، فقد تحفزنا للتطرق لهذا الموضوع البالغ الأهمية و ذلك بدراسة موضوع التشخيص المالي من خلال إجراء إسقاط ميداني على شركة تأمين كدراسة نموذجية، و هذا قصد التعرف على كفاءات إجراء مثل هذه العمليات من جهة، و استنباط النتائج عن وضعية واقعية للمؤسسة التي قمنا باختيارها كحالة لدراستنا و بحثنا هذا المتواضع.

الإشكالية و فرضيات البحث

سنحاول بحول الله تعالى من خلال هذا البحث المتواضع الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماهي الأدوات المستخدمة لتشخيص وضعية مالية في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA؟

و يمكن استنباط مجموعة من الأسئلة الفرعية المنبثقة من تساؤلنا الرئيسي:

- فيما تتمثل أهداف التشخيص المالي ؟
- ماهي مصادر المعلومات المالية المعتمدة في التشخيص المالي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA؟
- ماهي الأساليب المستخدمة في التشخيص المالي لدى شركات التأمين و ما مدى اختلافها عن الأساليب المستخدمة في باقي القطاعات؟

و للإجابة عن الإشكالية السابقة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- من أهداف التشخيص المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول المناسبة، وكذا تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير .
- يتم استخراج المعلومات المالية التي يتم استخدامها في التشخيص المالي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA من القوائم المالية التي تعتبر من أهم المصادر التي يعتمد عليها المحلل المالي.
- تتمثل الأساليب المستخدمة في التشخيص المالي في مؤشرات التوازن والنسب المالية والتي هي نفسها المستخدمة في باقي القطاعات.

المقدمة العامة

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال دراسة أهمية موضوع "تشخيص الوضعية المالية"، حيث يعد موضوعا شاسعا ومهما، إذ يساهم في إبراز نقاط القوة والضعف، إلا أن أهمية دراستنا هذه نابعة من الإقتصار على تحديد الوضعية المالية لشركة التأمين لما لها من خصوصية عن باقي الشركات، كون المنتج التأميني غير ملموس.

أهداف البحث

تتمثل الأهداف الأساسية لبحثنا هذا فيما يلي:

- محاولة إعطاء صورة مبسطة لنشاط شركات التأمين؛
- فهم كيفية القيام بالتشخيص المالي في شركات التأمين؛
- استعراض الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي، والتعرف على مختلف العناصر التي تتناولها؛
- إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA قالمة، ومن ثم التعرف على وضعيتها المالية.

منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع، و قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الموضوعية سابقا فإننا استخدمنا:

- **المنهج الوصفي:** الذي نراه مناسبا وموافقا للموضوع حيث اعتمدناه في تقديمنا للإطار العام للتأمين و وصف شركات التأمين، كذلك التعريف بالتشخيص المالي ومختلف تقنياته.
- **المنهج التاريخي:** الذي ظهر في عرضنا لنشأة التأمين و تطور قطاع التأمين في الجزائر حسب التسلسل الزمني.
- **المنهج التحليلي و منهج دراسة حالة:** يظهر من خلال تحليل القوائم المالية لشركات قطاع التأمين الموافقة للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة حالة الذي يمكننا من تطبيق مختلف الأدوات والمؤشرات من أجل تشخيص الوضعية المالية لشركة قطاع التأمين في الجزائر، هذا من خلا جمع البيانات وتحليلها.

حدود الدراسة

تم تأطير البحث ضمن الحدود المكانية والزمانية كما يلي:

• **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي «CRMA» -وكالة قالمة-.

• **الحدود الزمانية:** تناولت دراستنا الفترة بين 2015-2017 فيما يتعلق بحالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، أما مدة الدراسة فقد امتدت من 2021/05/28 إلى غاية 2021/08/20.

هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم دراستنا المتواضعة الى ثلاثة فصول، فصلان نظريان وآخر تطبيقي:

• **الفصل الأول:** يعتبر كمدخل لموضوع بحثنا حيث تطرقنا من خلاله الى دراسة التأمين، وقد قمنا الى تقسيمه الى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التأمين، أما في المبحث الثاني تعرضنا لتعريف شركات التأمين، أما في المبحث الثالث تم القاء الضوء من خلاله على واقع التأمين في الجزائر؛

• **الفصل الثاني:** ارتأينا في هذا الفصل لدراسة التشخيص المالي بشيء من التفصيل قصد التعرف أكثر على فعاليته داخل المؤسسات بشكل عام ومؤسسات التأمين بشكل خاص. وعلى هذا الأساس، فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التشخيص بشكل عام، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه للتشخيص المالي بشكل مدقق، أما المبحث الثالث فتناولنا من خلاله أهم الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي؛

• **الفصل الثالث:** يشتمل هذا الفصل على دراسة حالة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA، وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث ألقينا في المبحث الأول نظرة عامة حول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال التعريف به والهيكل التنظيمي الخاص به والمنتجات التي يقوم الصندوق بتأمينها، أما في المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة التشخيص المالي عن طريق القوائم المالية، وفي المبحث الثالث تناولنا فيه دراسة التشخيص المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

أدوات البحث

تمثلت الأدوات التي تم اعتمادها في الدراسة في جانبين:

• **الجانب النظري:** حيث اعتمدت على مصادر متنوعة منها باللغة العربية ومنها بالأجنبية تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والبحث في الشبكة العنكبوتية، والتي بدورها تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر.

• الجانب التطبيقي: تم الاعتماد فيه على:

⇒ أدوات التشخيص المالي.

⇒ الزيارات الميدانية للشركة محل الدراسة التي تحصلنا من خلالها على البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة.

الفصل الأول

مدخل نظري للتأمين

منذ أن بدأ الإنسان في التفكير، وهو يسعى إلى محاولة إيجاد طريقة أو وسيلة تمكنه من تحمل الخسائر المترتبة عن المخاطر التي يتعرض لها خلال حياته، إلى أن توصل خلال بحثه إلى فكرة التأمين. ومع مرور الوقت وظهور المؤسسات وشركات الاقتصادية واتساع مجالات النشاط الإنساني لتشمل مختلف أنواع الحياة، أصبح التأمين في العصر الحديث ضرورة ملحة حيث يعد أحد أشكال تحويل الخطر للغير، كان ظهوره كوسيلة ترمي إلى خلق جو من الراحة والطمأنينة لدى الأفراد لمساعدتهم على مواجهة المخاطر التي يتعرضون لها في أنفسهم و/أو ممتلكاتهم.

لذا فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة التأمين، وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول سنتناول فيه ماهية التأمين، أما الثاني فسيكون مخصصا للتعريف بشركات التأمين والثالث سيتم إلقاء الضوء من خلاله على واقع التأمين في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التأمين

قد يتعرض الإنسان في حياته اليومية إلى الكثير من الأخطار والحوادث التي قد تؤدي به إلى الموت أو العجز الكلي، كما قد تؤدي بممتلكاته إلى الحريق أو الضياع. فأى إنسان يسعى إلى التقليل أو القضاء على آثارها و ذلك من خلال عملية بالغة الأهمية تعرف بالتأمين.

المطلب الأول: نشأة التأمين و تعريفه

أولاً- نشأة التأمين

ظهرت فكرة التأمين لدى المجتمعات البشرية القديمة بغية الحد من الأخطار المحيطة بهم مثل خطر الحريق و غيره من الأخطار. و قد أدى الخوف من هذه الأخطار إلى تضامن المجتمعات البشرية وتعاونهم للحد منها، و تعتبر فكرة التضامن و التعاون لمواجهة الخطر والعمل على الحد من أضراره الخطوة الأولى لفكرة التأمين.¹ و من الثابت أن قدماء المصريين هم أول من عرفوا التأمين، حيث يذكر التاريخ المسجل على جدران المعابد وأوراق البردى أن قدماء المصريين كونوا جمعيات تعاونية لدفن الموتى نظرا لاعتقادهم في الحياة الأخرى وما يتطلبه ذلك من ارتفاع نفقات مراسم الوفاة مثل بناء المقابر وتحنيط الجثث واستخدام التوابيت. و تتولى الجمعية الإنفاق على هذه المراسم نيابة عن أسرة العضو المتوفى في

¹ جديدي معراج، مدخل لدراسة القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 6

مقابل سداد اشتراك سنوي يدفعه العضو أثناء حياته من عائد تجارته أو محصوله. و يشبه هذا النظام التأمين على الحياة بصورته الحالية، حيث يغطي مصاريف الوفاء عند وفاة العضو المؤمن.¹

وفي عهود الحضارات القديمة كالإغريقين والبابليين والآشوريين والهندوس، ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحر، ولكن مخاطر القرصنة البحرية وغرق السفن البحرية حالت إلى حد ما من ازدهار هذا التبادل. فظهر ما يسمى بالقرض البحري للمحافظة على استمرار ازدهار التجارة المشار إليه، وتتلخص الفكرة التي يقوم عليها القرض البحري في أن يقوم صاحب السفينة أو الشحنة البحرية باقتراض مبلغ من المال بضمان السفينة أو الشحنة، من بعض الأشخاص المغامرين سمو بالمقرضين البحريين، ويتم الاتفاق فيما بينهما على أنه إذا وصلت السفينة أو الشحنة سالمة يحصل هذا المقرض بالإضافة إلى قيمة القرض على قيمة إضافية في صورة فائدة على القرض تحسب على أساس سعر فائدة مرتفع عن سعر الفائدة السائد في السوق بالنسبة للقروض العادية. لكن في حالة عدم وصول السفينة أو الشحنة سالمة، يضيع على المقرض قيمة القرض وفوائده، واستمر القرض البحري بنفس الأسلوب في القرون الوسطى، وانتشر بين سائر الدول الأوروبية حتى أواخر القرن الثالث عشر.²

لكنه في أوائل القرن الخامس عشر، ظهر التأمين البحري في صورة مختلفة عن القرض البحري على أيادي الإسبان والبرتغاليين، إلى أن وصل للصورة التي يوجد عليها حديثا بصدور قانون التأمين البحري في إنجلترا عام 1601.³

ثم ظهرت أنواع التأمين بسبب ظهور الصناعات الجديدة وتطور الآلات الميكانيكية وانتشار وسائل المواصلات والاتصالات مثل التأمين الخاص بالنقل البري من العربات والسيارات بمختلف أنواعها، والتأمين الخاص بالنقل الجوي، والتأمين على الآلات الحديثة، وما يترتب عليها من آثار، والتأمين ضد الحريق والسرقة، التأمين الصحي وغيره، حتى أصبح التأمين جزء من الحياة اليومية للأشخاص والمؤسسات و الدول، وانتشر التأمين في كل المجالات الحياتية، وفي مختلف أوجه النشاط الإنساني.⁴

ثانياً- تعريف التأمين

¹ مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 57

² عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 49-50

³ كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 12

⁴ نفس المرجع، ص 13

إن الباحث في مجال التأمين قد تصادفه الكثير من التعاريف المرتبطة بهذا المصطلح، و سيتم في هذا المقام ذكر - ربما - لأهم تلك التعاريف التي قد تعبر بشكل عام عن فحوى هذه العملية المهمة في حياة الإنسان

• **تعريف التأمين في اللغة:** التأمين في اللغة مشتق من الأمن، وهو طمأنينة النفس و زوال الخوف. وله معان: منها إعطاء الأمان مثل تأمين الحربي إذا نزل على بلاد المسلمين، ومنها التأمين على الدعاء، وهو قول أمين: أي استجب.

و جدير بالذكر في هذا الشأن أن مصطلح التأمين قد ورد بمعنى الأمان في القرآن الكريم في آيات عدة منها قوله تعالى:

﴿وهذا البلد الأمين﴾ (سورة التين، الآية 3)

﴿... وآمنهم من خوف﴾ (سورة قريش، الآية 4)

﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا...﴾ (سورة البقرة، الآية 125)

﴿وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا، وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم﴾ (سورة البقرة، الآية 126).¹

• **التعريف القانوني:** يمكن تعريف التأمين من الناحية القانونية حسب المادة 619 من القانون المدني الجزائري بأنه: "عقد يلزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".²

• **التعريف الاقتصادي:** من تعريفات الاقتصاديين ثمة تعريف فريدمان و سافاج اللذان يعرفان التأمين بقولهم: " إن الفرد الذي يقوم بشراء تأمينات من الحريق على منزله، ويفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل كاملة) واحتمال كبير بألا يخسر شيئا، وهذا يعني أنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد".³

¹ محمد هشام جبر، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، 2012، ص 41

² المادة 619 من القانون المدني الجزائري

³ سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1986، ص 52

- **التعريف الفني:** التأمين لا يوجد إلا داخل مؤسسة منظمة علميا، ويجب التأكد على هذا الجانب لأنه يقوم على أسس فنية تتمثل في تنظيم التعاون بين المؤمن لهم والقانون، الأعداد الكبيرة وحساب الاحتمالات، الجمع بين الأخطار القابلة للتأمين وإجراء المقاصة بين الأخطار، بالإضافة إلى العلاقات التي تتولد بين المؤمن والمؤمن له عن طريق العقد المبرم بينهما.¹
- **التعريف الشامل:** التأمين "عمل يؤمن على توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مبلغ بسيط من المال يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له إلى هيئات مختصة (شركات التأمين) تقوم بدورها في تحمل نتائج الخطر مقابل أقساط التي جمعها، وذلك بأن تدفع التعويضات عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين الشركة والمؤمن له".²

المطلب الثاني: عناصر وتقسيمات التأمين

أولا- عناصر التأمين

تمثل هذه العناصر الأركان الأساسيين للتأمين، وتتمثل في:

- **الخطر:** يتم تحديد الخطر المعين وقت إبرام العقد، أي أثناء تواجد الخطر، كالتأمين على الحياة أين الخطر المعين هنا هو حياة الشخص. كذلك فيما يخص التأمين على الممتلكات، فهناك حضور للشيء موضوع التأمين. أما الخطر غير المعين، فهو الخطر الذي لا يكون له تواجد مادي، وقت إبرام عقد التأمين، بل فقط وقت تحققه، كتأمين المسؤولية ضد حوادث السيارات، فالحادث في هذه الحالة يتم وقت تحقق الخطر. و السبب في التفرقة بين الخطر المعين و غير المعين هو معرفة كيفية تحديد مبلغ التأمين الذي يلتزم المؤمن بدفعه عند تحقق الخطر، فيتم تحديد مبلغ التأمين مقدما في حالة الخطر المعين، في حين أنه يستحيل تحديد مبلغ التأمين إذا كان الخطر غير معين.³
- **القسط:** هو المقابل الذي يلتزم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن من أجل تغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عاتقه فهو بمثابة ثمن الأمان الذي يحصل عليه المؤمن له. فالقسط عنصر أساسي من عناصر التأمين لا يقل أهمية عن الخطر ويتم تحديده وفقا لنظرية الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة. وعلى ذلك، يعهد بالعمليات المتعلقة بالنواحي الرياضية إلى أشخاص على درجة عالية من

¹ راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة في ضوء التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 18

² زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 11

³ صندرة لعور، التأمين على أخطار المؤسسة: دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة

الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 15-16

التخصص في الرياضيات يطلق عليهم اسم الخبراء الاكتواريين، والأصل في القسط أن يكون مبلغاً مالياً ثابتاً يدفع وفقاً لما تم الاتفاق عليه، ويسمى في هذه الحالة "بالتأمين ذي القسط الثابت". إلا أنه قد يكون قسط التأمين متغيراً ويطلق عليه عندها "باشتراك التأمين"، حيث يتحدد القسط من خلال عدة عوامل منها درجة الخطر المؤمن منه، المنافسة في السوق، العوامل المساعدة لوقوع الخطر، فضلاً عن الدراسات التاريخية التي تقوم بها شركات التأمين لتحديد عدد مرات تكرار الحوادث واتجاهاتها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القسط يتكون مما يلي:

➤ **القسط الصافي:** وهو مقابل الخطر الذي يغطيه، وتتوقف قيمته على درجة احتمال وقوع الخطر ومدى جسامته ما يقع من خسارة.

➤ **علاوة القسط:** يسعى المؤمن دائماً إلى تحقيق الربح، ولذلك فإن علاوة القسط تشمل إضافة للقسط الصافي نفقات اكتتاب العقود من عمولات وساطة ونفقات الإدارة والضرائب بالإضافة إلى هامش الربح.¹

• **مبلغ التأمين:** هو ما يتعهد المؤمن بدفعه إلى المؤمن له، عند وقوع الخطر، أو الحادث المؤمن ضده، وفقاً للعقد المبرم بينهما. و مبلغ التأمين دين احتمالي في ذمة المؤمن للمؤمن له، لازم عند تحقق الخطر، أو الحادث المؤمن منه، والخطر أو الحادث المؤمن ضده لا يكون إلا احتمالياً، إما احتمالياً في الوقوع وعدم الوقوع وإما احتمالياً في زمن الوقوع إن كان الوقوع حتمياً. فالتأمين لا ينفك عن واحد من الاحتمالين، وإلا فهو باطل عند أرباب التأمين، ولا يجوز عقده.²

ثانياً - تقسيمات التأمين

التأمين كنظام يتعلق بخدمة الإنسان يساهم في حل الكثير من مشاكله المتعددة، و فيما يلي أهم التقسيمات المختلفة للتأمين:

• **التقسيم من حيث طبيعة الغرض:** يتم تقسيم التأمين من حيث الغرض منه إلى قسمين هما:

➤ **التأمين الخاص:** يشتمل التأمين الخاص جميع أنواع التأمين التي يكون بموجبها للشخص الحرية في أن يختار بين أن يقوم بالتأمين أو لا يقوم به دون أي إلزام من أية جهة. و تصدر هذه الأنواع عن مصلحة خاصة للفرد أو المنشأة، وتقوم به شركات التأمين أو

¹ وائل صالح عامر، التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سورية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا،

2015، ص 35

² سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، التأمين وأحكامه، الطبعة الأولى، دار العواصم المتحدة، قبرص، بيروت، 1993، ص 68

هيئات التأمين التبادلي. ومن أمثلة التأمين الخاص: التأمين البحري، تأمينات الحياة، تأمينات الحوادث، تأمينات الحرائق، تأمين السطو و السرقة.¹

➤ **التأمين الحكومي:** ظهرت عمليات تأمينية ضرورية جدا لأفراد المجتمع، ومع ذلك تحول العديد من العوامل الفنية، الاقتصادية والاجتماعية دون القيام بها من قبل شركات التأمين، وفي هذه الأحوال لا مفر من قيام الحكومات بتولي مسؤولية تقديم هذه الخدمات عن طريق إنشاء وحدات إدارية حكومية لهذا الغرض، أو توكل لبعض الهيئات الخاصة مهام الاضطلاع بمسئوليتها مثل صناديق التأمين الحكومية والتي يقصد بها الصناديق التي تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة ضرورة مزاولتها بنفسها. كما ظهرت أنشطة التأمينات الاجتماعية مواكبة لزيادة الاهتمام والرعاية بظروف العمل و العمال، وذلك من قبل الحكومات المختلفة، وتستهدف التأمينات الاجتماعية تغطية أخطار الشيخوخة والعجز والمرض والحوادث أثناء تأدية العمل، على أن يتحمل صاحب العمل جزءا من تكلفة التأمين جنبا إلى جنب مع العامل نفسه، ولهذا السبب عادة ما تتولى إحدى الهيئات مسؤولية التأمينات الاجتماعية بما يسمح لها بتقديم خدمة تأمينية موحدة تساعد كثيرا في خفض تكاليف وثائق التأمين الخاصة بها.²

• **التقسيم من حيث الموضوع والخطر المؤمن عنه:** يمكن تقسيم التأمين حسب طبيعة الخطر المؤمن منه كما يلي:

➤ **تأمينات الأشخاص:** في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بالشخص المؤمن له، حيث يقوم المؤمن له بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل مثل: التأمين على الحياة، التأمين ضد المرض، التأمين ضد البطالة والتأمين ضد الحوادث الشخصية.

➤ **تأمينات الممتلكات:** في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر يتعلق بممتلكات المؤمن له كالتأمين ضد الحريق، التأمين البحري، التأمين ضد السرقة، وتأمين المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص

² أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 13

➤ **تأمينات المسؤولية المدنية:** هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد تترتب على المؤمن له تجاه الغير مثل: تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية وتأمين المسؤولية المهنية.¹

- **التقسيم من حيث الصفة التعويضية:** لا ريب في أن تقسيم التأمين من زاوية صفته التعويضية وعدمها له أهمية خاصة نظرا لتمايز كل تأمين عن الآخر. فيجب في التأمين من الأضرار، باعتباره تأميناً ذا صفة تعويضية، أن يلحق المؤمن له ضرر بسبب تحقق الخطر المؤمن منه لكي يستحق تغطية لهذا الخطر. فإن لم يلحقه ضرر، فلا يلتزم المؤمن غير أنه تحقق الضرر. و في حالة التأمين على الأشخاص، ليس بشرط ضروري استحقاق المؤمن له أو المستفيد لمبلغ التأمين، لأنه ذا صفة تعويضية ولذلك يلتزم المؤمن بالوفاء بهذا المبلغ عند تحقق سببه دون حاجة لإثبات تحقق ضرر معين. أما في حالة تأمينات الممتلكات والمسؤوليات، يكون التعويض نقداً سواء قام المؤمن (شركة التأمين) بدفع التعويض للمؤمن له مبلغاً نقدياً لتعويض الخسارة أو قام بتعويضه عينا بإصلاح الضرر أو استبدال الممتلكات المالكة أو المفقودة بأخرى مماثلة لها تقبل تضررها أو فقدها. فهذا الإصلاح أو الاستبدال له قيمة نقدية وإن لم تدفع للمؤمن له مباشرة، إلا أن المؤمن (شركة التأمين) يتكدها، ولذا فإن المصلحة في النهاية هي تعويض نقدي بالنسبة لشركة التأمين.²
- **التقسيم على أساس طبيعة عقد التأمين:** و هنا يمكن التمييز بين:

➤ **العقود الاختيارية:** حيث يبرم العقد بين الطرفين بطريقة اختيارية ولا يوجد أي إجبار في ذلك، ولل فرد أو المنشأة مطلق الحرية والتصرف وبمحض الإرادة في الإقدام على هذه العملية. كما أن لشركة التأمين الحق في قبول أو رفض العملية التأمينية موضع البحث، وتكون الحاجة الملحة والمصلحة الفردية هي الدافع القوي للإقدام على مثل هذه التأمينات.

➤ **العقود الإلزامية:** حيث لا يتوفر هنا عنصر الاختيار بل يكون أساس التعاقد هو الإجبار، حيث تلزم الدولة الأفراد وأصحاب العمل بالقيام بهذا النوع من التأمين بدافع المصلحة العامة ولحماية الشرائح ذات الدخل المحدود في المجتمع ولإجراء عدالة في توزيع الدخل.³

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص

² أسامة عبيد، استراتيجيات التأمين (المفهوم - الأهداف)، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 33

³ سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 172

- التقسيم على أساس أغراض العمل: يمكن تقسيم التأمين بصفة عامة وفقا لأغراض العمل في شركات التأمين إلى:

➤ **تأمينات الحياة:** يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة مدفوعة من طرف العميل بأن يدفع لهذا الأخير أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له، أو عند بقاءه على قيد الحياة بعد مدة معينة، أو يدفع إيرادا مرتبا لفترة محددة أو لمدى الحياة، وذلك حسب اتفاق العقد. وللتأمين على الحياة صورا متعددة: التأمين لحالة وفاة، التأمين لحالة البقاء، التأمين المختلط (الحياة، الوفاة).¹

➤ **التأمينات العامة:** تندرج تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة مثل: تأمين الحريق، تأمين السيارات، تأمين السرقة والسطو، تأمين الطيران، التأمين البحري (تأمين أجسام السفن، تأمين البضائع، تأمين أجرة الشخص، تأمين مسؤولية صاحب السفينة)، تأمين المسؤولية المدنية، تأمين الأموال، تأمين خيانة الأمانة، التأمين الهندسي، التأمين الطبي.²

المطلب الثالث: مفهوم عقد التأمين و مبادئه

العقود جميعها تصرفات قانونية تخضع لسلطان الإرادة، وبالتالي تسري في شأنها القواعد العامة المتعلقة بإبرام العقود و تنفيذها وانحلالها. وعقد التأمين من هذه العقود، لذلك حصر المشرع النصوص القانونية في التعريف به وإبراز أهم المبادئ التي تخصه.

أولا- تعريف عقد التأمين

لقد أعطيت عدة تعاريف لعقد التأمين، و لعل من أهمها يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر

ما يلي:

- **تعريف أول:** يعرف عقد التأمين بأنه اتفاق بين طرفين يلتزم بمقتضاه الطرف الأول (المؤمن) أن يؤدي إلى الطرف الثاني (المؤمن له أو المستفيد) الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي تعويض مالي آخر (مبلغ التعويض) في حال حدوث الخطر المنصوص عليه في العقد

¹ طارق قندوز، بلال بن بتيش، سوق التأمين العربي (المنجزات و المعوقات)، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

ضمن المدة القانونية للعقد مقابل قيام المؤمن له بدفع مبلغ (قسط) أقل نسبياً من المبلغ الذي تعهد الطرف الأول بدفعه.¹

• **تعريف ثاني:** عقد التأمين هو عقد يأخذ فيه المؤمن على عاتقه طائفة معينة من الأخطار يخشى العاقدان من وقوعها ويرغب المستأمن ألا يتحملها منفرداً في مقابل جعل ما يسمى قسط التأمين أو الاشتراك يدفعه المستأمن.

• **تعريف ثالث:** عقد التأمين هو عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الغرر ملزم لجانبين يضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسببه هذا الخطر له.²

• **تعريف رابع:** يسمى عقد التأمين ببوليصة التأمين في الممارسة العملية، حيث تتعهد شركة التأمين تجاه المؤمن له (شخص طبيعي أو معنوي) بتغطية العواقب المالية التي يتحملها المؤمن له نتيجة تعرضه لمخاطر بدفع قسط حسب ما هو متفق عليه في العقد.³

• **تعريف خامس:** كتعريف شامل، عرف عقد التأمين على أنه عملية تقوم على أسس فنية و قانونية تنظم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن.⁴

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أنه حتى يتم عقد التأمين لابد من توفر عدة عناصر أساسية هي كالتالي:

☞ **المؤمن :** وهي الجهة أو الهيئة أو الشركة التي تقوم بدفع مبلغ التأمين أو التعويض في حالة تحقق الحادث المنصوص عليه؛

☞ **المؤمن له:** أو المستأمن أو المتعاقد، وهو صاحب الشيء موضوع التأمين والذي يقوم عادة بالتعاقد مع المؤمن بغرض تغطية الخسارة المتوقعة كما عليه بسداد القسط؛⁵

¹ علي المشاقبة، محمد العدوان، إدارة الشحن والتأمين، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 83

² محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد السادس: عقود التأمين من الناحية القانونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 141

³ Tony Pozzana, *Gestion du risque & assurance d'entreprise*, Fondation pour une culture de sécurité industrielle, Toulouse, France, 2015, p 09

⁴ كمال محمود جبرا، مرجع سبق ذكره، ص 141

⁵ زيد منير عبودي، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 40

- ☞ **وثيقة التأمين (بوليصة التأمين):** وهي المستند التي تبرهن على وجود عقد التأمين، وتحتوي بيانات التأمين الكاملة. و لإصدار وثيقة التأمين، لابد من توافر المعلومات الأساسية والتي يعرفها بالكامل طرف واحد هو المؤمن له، والذي يلتزم بنقلها بأكبر قدر ممكن من الدقة إلى الطرف الآخر وهو المؤمن ويكون ذلك من خلال تعبئة نموذج خاص يعرف بطلب التأمين؛
- ☞ **قسط التأمين:** ويمثل التزام المؤمن له في عقد التأمين، وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له مقابل التزام الأخير بتحمل تبعه الخطر، وهذه الأقساط المتجمعة لدى شركات التأمين تقوم باستثمارها حسب التزاماتها المتوقعة؛
- ☞ **مبلغ التأمين:** وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده. والعلاقة بين قسط التأمين و مبلغ التأمين علاقة طردية، ومبلغ التأمين يمثل الحد الأعلى للالتزام المؤمن اتجاه المؤمن له أو المستفيد؛
- ☞ **مدة التأمين:** حيث أن عقد التأمين يعتبر من العقود الزمنية، أي أنها مرتبطة بمدة محددة تبينها وثيقة التأمين ويكون خلالها عقد التأمين ساريا. ففي تأمينات الممتلكات تكون المدة سنة، وفي تأمينات النقل قد تكون المدة أقل من سنة حتى وصول البضاعة، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة، وفي تأمينات أخطار المقاولات تكون المدة حتى انتهاء تنفيذ المشروع.¹

ثانيا- مبادئ عقد التأمين

- تعتمد عقود التأمين، مهما اختلفت أنواعها، على مبادئ قانونية عامة تتمثل في الآتي:
- **مبدأ حسن النية:** يفصح كل من طرفي العقد عن جميع الحقائق للطرف الآخر بحيث لا يخفي البيانات الجوهرية. فإذا أخل أحدهما بهذا المبدأ، يكون العقد باطلا. ففي التأمين على الحياة يعتبر المؤمن له لم يتبع هذا المبدأ إذا أخفى عن المؤمن أنه أصيب بمرض معين أثناء التعاقد، أو عدم التصريح بوجود أمراض وراثية في أسرته أو إعطاء بيان غير صحيح عن عمره. أما في التأمين ضد الحريق، فيعتبر عدم التصريح بوجود مواد ملتهبة، هو من الأمور المتعمدة و هذا ما يؤدي إلى بطلان التعاقد.² مما سبق، يمكن الاستنتاج أنه إذا عمد المؤمن له بإدلاء بيانات خاطئة يصبح العقد قابلا للبطلان، أما إذا كان الخطأ غير متعمد فإنه يبقى ساري المفعول. كما أن الإخلال بهذا

¹ عز الدين فلاح، التأمين؛ مبادئه- أنواعه، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 15 - 16

² طبائية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية - دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، 2014، ص 30 - 31

المبدأ قد يكون من قبل المؤمن نفسه حيث يظل المؤمن له بمعلومات كاذبة فيصبح لهذا الأخير الحق في فسخ العقد.

- **مبدأ المصلحة التأمينية:** يقبل المؤمن التأمين على شخص أو شيء في حالة ما إذا كان المؤمن له لديه مصلحة تأمينية، فمثلا مالك بيت عندما يؤمن ضد الحريق تكون له منفعة، فإذا لم يتحقق الخطر سوف يحقق ربحا وليس خسارة مادية و بالتالي سوف يعمد للمحافظة عليه.¹
- **مبدأ السبب القريب:** ويقضي هذا المبدأ بأنه لا يؤخذ إلا السبب القريب في وقوع الخطر للمؤمن وليس السبب البعيد. والمقصود بالقرب هنا السبب لا الزمن، أي السبب المباشر الذي أدى وقوعه إلى سلسلة من الحوادث أدت بدورها في النهاية إلى وقوع الخطر المؤمن منه.
- **مبدأ التعويض:** في عقود التعويضات، لا يجوز أن يحصل المؤمن له على تعويض أكبر من قيمة الخسارة الفعلية والمحقة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه. و على ذلك، فإن مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين يعتبر الحد الأقصى للتعويضات ولا يجوز دفع تعويضات تزيد عن مبلغ التأمين. ويطبق هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عقد تأمين الأشخاص.²
- **مبدأ الحلول في الحقوق:** هذا المبدأ هو فرع لأصل مبدأ التعويض، ويقضي هذا المبدأ بإعطاء المؤمن الحق في الحلول محل المؤمن له في مطالبة طرف ثالث بتعويض قام بدفعه للمؤمن له. يمتد هذا الحق ليشمل حلول المؤمن مكان المؤمن له في اتخاذ أية إجراءات قانونية ضد الطرف الثالث بعد إتمام تسوية المطالبة، أو قبل ذلك حسب مقتضى الحال.
- **مبدأ المشاركة في التأمين:** يعتبر هذا المبدأ فرعا آخر لأصل مبدأ التعويض، وينطبق على العقود التي تخضع لهذا المبدأ، ويعمل على الحيلولة دون حصول المؤمن له على تعويض يفوق خسارته الفعلية، إذا ما اتفق أن توفر للمؤمن له أكثر من وثيقة على نفس الشيء موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن. و تحرص هيئات التأمين على أن تتضمن وثائقها في الغالب على نص يتناول هذا المبدأ.³

المبحث الثاني: مدخل إلى شركات التأمين

¹ نفس المرجع، ص 31

² مختار محمود الهانسي، مقدمة في الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1992، ص 102

³ صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر،

شركات التأمين هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مزدوجاً، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، و هي كذلك مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم، لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه. هذا العائد يشارك فيه المؤمن لهم، إما بشكل مباشر كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة، أو بشكل غير مباشر من خلال دفع أقساط تأمين تقل في مجموعها عن قيمة التأمين المستحق في حالة وقوع الخطر المؤمن منه.

و نظراً لأهمية شركات التأمين، و ضرورة التعرف عليها و على وظائفها الأساسية، فإنه من البديهي التعرض، من خلال هذا المبحث، إلى تعريفها وكيفية تصنيفها وكذا إلقاء الضوء على مختلف الأنشطة المنوطة بها وتبيان مصادر أموالها و أشكال الاستثمار فيها.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين و أنواعها

تعتبر شركات التأمين من أهم المتعاملين الاقتصاديين في الدولة، وحتى يمكن إدراك أهميتها يجب التطرق أولاً إلى مفهومها، ومن ثمة تصنيفها لتشكيلات عديدة.

أولاً- مفهوم شركات التأمين

لشركات التأمين عدة تعاريف، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- **تعريف أول:** هي شركات تعرف بالمؤمن، و هي تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثاني أو من يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه.¹
- **تعريف ثاني:** تمثل شركات التأمين أحد مكونات النظام المالي لأي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم و هم أصحاب بوليصات التأمين لحمايتهم أو حماية ممتلكاتهم ضد مخاطر معينة. و في نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه الأموال إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، و كذلك قد تقوم بإقراض هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة.²
- **تعريف ثالث:** هي شركات لها دور مزدوج، فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها، فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل

¹ أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 6

² شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور و آخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 209

في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية.¹

و جدير بالذكر في هذا الصدد، بأن للشركات التي تمارس خدمة التأمين مجموعة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر فيها قصد أداء مهامها على أكمل وجه، و تختلف هذه الشروط من دولة لأخرى و من منطقة لأخرى تبعا لظروفها الخاصة، ولكن يمكن إجمال القواسم المشتركة و الشروط العامة التي يجب أن تتوفر في شركات التأمين فيما يلي:

- **الإجازة أو رخصة التأمين:** حتى تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها، يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل وتحمل تبعاته.
- **رأس المال:** يشترط في شركات التأمين كغيرها من الشركات أن لا يقل رأس مالها عن حد معين يختلف من بلد الأخر وتبعا لنوع و حجم التأمين الذي تقوم به.
- **العمل على استثمار الأقساط:** تعتبر شركات التأمين وعاء ادخاريا كبيرا، كونها تقوم بجمع كمية كبيرة من الأموال المشكلة من الأقساط المدفوعة من الأفراد والهيئات ثم تستثمرها إما بشكل مباشر عن طريق القيام بالمشاريع خاصة بها أو تقديمها للمستثمرين على شكل قروض.
- **الالتزام اتجاه المؤمن لهم:** بحيث تلتزم بدفع جميع المستحقات العينية و النقدية المترتبة لهم عند حصول الخطر.
- **الوديعة:** وهي عبارة عن مبلغ أو رهن بقيمته يتم إيداعه لدى السلطات النقدية في الدولة، حماية لحقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن طريق دفع التعويض المستحق للأفراد و الهيئات.
- **الوعي التأميني:** و هو أن تعمل هذه الشركات على نشر وتطوير الوعي التأميني داخل المجتمع، وهناك بعض الشروط منها:

☞ إدراج اسم الشركة في السوق المالي.

☞ تشترط بعض الدول أن تكون شركة التأمين شركة مساهمة.

☞ أن تهدف إلى تنمية وتطوير النواحي الاقتصادية في المجتمع.

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2005، ص

- السجلات و الدفاتر: يشترط في الشركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي يتم من خلالها قيد المعلومات التأمينية و حقوق المؤمن لهم والأقساط.¹

ثانيا- تصنيفات شركات التأمين

يمارس التأمين من قبل شركات متنوعة ومختلفة، باختلاف القانون وباختلاف طبيعة خدمة التأمين المقدمة، حيث نجد هناك تصنيفين لشركات التأمين، الأول يكون وفقا للشكل القانوني و الثاني يكون وفقا للأنشطة التأمينية التي تمارسها هذه الشركات. و فيما يلي توضيح مفصل لكل صنف على حدى، وعرض الشركات التي تندرج ضمنه.

- **التصنيف وفق الشكل القانوني:** حدد المشرع الجزائري في الأمر المتعلق بالتأمينات الأشكال التي يمكن ان تتخذها شركات التامين في إنشائها من خلال نص المادة 215 من الأمر 95-07: "تخضع شركات التامين و/أو إعادة التامين في تكوينها إلى القانون الجزائري وتأخذ أحد الشكلين التاليين:

☞ **شركات التأمين التجارية (شركات المساهمة):** تتخذ شركة التأمين شكل شركة تجارية ذات أسهم، وتخضع بذلك للأحكام العامة المنصوص عليها في القانون التجاري بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات، وهي شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص.² وتتكون من شركاء لا يمكن أن يقل عددهم عن سبع شركاء، لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم، وهي من أكثر صور المؤمن (شركة التأمين) انتشارا وأنسبها لعملية التأمين من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، حيث أن طبيعة تكوينها الرأسمالي والعدد الكبير من المساهمين، يساعدها على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.³

☞ **شركات التأمين التعاونية:** هي الشكل الثاني من شركات التأمين حسب التصنيف القانوني، تؤسس بين الأشخاص المنخرطين المستأمنين في نفس الوقت (500 منخرط على الأقل)،

¹ علي المشاقبة، محمد العدوان، إدارة الشحن و التأمين، دار صفاء للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2003، ص 79 - 80

² راجع المادة 592 معدلة من القانون التجاري الجزائري

³ مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية،

مصر، 2000، ص 75

تخضع لقانون خاص تتمتع بالشخصية المعنوية وهي شركة مدنية هدفها غير تجاري،¹ حيث تهدف إلى وضع نظام تعاضدي بين منخرطيها لحمايتهم أو تغطيتهم تأمينيا من الأخطار، حيث تتكون الجمعية العامة من الأعضاء المنخرطين في دفع اشتراكاتهم الذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة.²

مما تقدم عرضه حول تصنيف شركات التأمين وفقا لشكل القانوني؛ يمكن تلخيص خصائص كل شكل من أشكالها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تصنيف شركات التأمين حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني		الخصائص
شركة التأمين التعاونية	شركة المساهمة	
مدنية (لا ربحية)	تجارية (تهدف لتحقيق الأرباح)	الطبيعة القانونية
أموال التأسيس الحد الأدنى المطلوب	رأس مالي اجتماعي الحد الأدنى المطلوب	رأس المال
500 منخرط (مستأمن)	7 شركاء على الأقل	عقد الشركاء
اقتطاعات ثابتة أو متغيرة	أقساط ثابتة	مساهمة المستأمنين
تأمينات حياة فقط	كل فروع التأمين مع مبدأ التخصص	العمليات التأمينية الممارسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: معواش محمد أمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات 2A، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 2014، ص 5

- **التصنيف وفق الأنشطة التأمينية:** يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية التي تمارسها إلى شركات التأمين على الحياة، شركات التأمين الصحي، شركات التأمين على الأضرار و شركات التأمين الشاملة. وفيما يلي شرح لكل صنف بالتفصيل.

¹ معواش محمد أمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات 2A، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 2014، ص 5

² راجع المادة 120 مكرر من الأمر رقم 80 01 المؤرخ في 10 جانفي، المتعلق بقانون التأمينات الجزائري

☞ **شركات التأمين على الحياة:** تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي، تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب عقود التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة. و في نفس الوقت، تقوم هذه الشركات بإقراض جزء من هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع. تقوم هذه الشركات أيضا بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم، بضمان أقساط التأمين المدفوعة. و من ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين و إعادة ضخها إلى سوق رأس المال. و بالتالي يمكن القول بأن شركات التأمين على الحياة تلعب دورا حيويا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.¹

☞ **شركات التأمين الصحي:** هي تلك الشركات التي تختص في إصدار وثائق التأمين التي تلتزم، بموجب العقد، بتعويض المؤمن له عن مصاريف العلاج و الأدوية عند إصابته بمرض معين، و قد يأخذ هذا التأمين شكلا فرديا بأن يخص شخصا واحدا أو جماعيا إذا خص العائلة مثلا، وفي الغالب نجد هناك شركات تمارس التأمين على الحياة إضافة لتأمين الصحي فيطلق على هذا النوع تسمية شركات التأمين على الأشخاص.

☞ **شركات التأمين على الأضرار (التأمين العام):** تتخصص هذه الشركات بصفة أساسية في تأمين الممتلكات (التأمين على الأشياء) والمسؤولية المدنية تجاه الغير، حيث تأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم (الأصول والمنقولات) كالتأمين من الحريق، التأمين من السرقة وتأمين السيارات. أما فيما يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير، فهو ضمان المؤمن له عند رجوع الغير عليه بسبب الأضرار الواقعة عن خطأ ارتكبه، فهو يرمي إلى تغطية المؤمن له من المبالغ التي يدفعها للغير إذا تحققت مسؤوليته، مثل تأمين المسؤولية المدنية ضمن وثيقة التأمين على السيارات، وتأمينات الحريق وغيرها.²

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال: بورصات، مصارف، شركات تأمين، شركات الاستثمار، دار الجامعة الجديدة،

الاسكندرية، مصر، 2003، ص 336

² معواش محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 7

☞ شركات التأمين الشامل: هي شركات لا تتخصص في فرع أو نوع معين من التأمين لأنها تقوم بإصدار جميع أنواع الوثائق التأمينية التي تصدرها الشركات الثلاثة السابقة، أي هي تلك الهيئة التأمينية الممارسة لجميع عمليات التأمين سواء تعلق الأمر بـ مال المؤمن له أو بشخصه.¹

وفقا لما تم التطرق إليه آنفا، حول تصنيف شركات التأمين من الناحية التقنية أو حسب الأنشطة التأمينية يمكن تلخيص ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تصنيف شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : معواش محمد أمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات 2A، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 2014، ص 7

المطلب الثاني: الوظائف الرئيسية لشركات التأمين

تعددت وظائف التأمين، لكن الوظيفة الرئيسية هي انتقال الخطر من شخص أو هيئة عادية إلى هيئة أو شركة متخصصة في الاخطار (عادة تكون شركة تأمين) وقيامها بتحمل أعباء الخطر مقابل قسط مستحق. و تتمثل أهم وظائف المؤمن (الشركة التأمين) في العناصر التالية الذكر:

- **الإنتاج (المبيعات):** و يقصد به كافة المبيعات و النشاطات التسويقية التي تقوم بها هذه الشركات، و كثيرا ما يطلق على الوكلاء و المندوبين الذين يقومون ببيع التأمين اسم "منتجين" لأن عمليات

¹ بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة 2009/2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، 2012، ص 40

البيع التي يقومون بها هي من إنتاج شركات التأمين، ويعتمد نجاح شركات التأمين على وجود مجموعة فعالة من هؤلاء الوكلاء.

● **التسعير:** السعر هو التكلفة التي يدفعها المؤمن له لشركة التأمين نظير تغطيتها لوحدة من الخطر، ويكون ثابتا مهما اختلفت قيمة هذه الوحدة، ويمثل نسبة مئوية من مبلغ التأمين و يختلف من تأمين لآخر، و يتجلى السعر في القسط الذي يدفعه المؤمن له لقاء قيمة التعويض سواء كانت جزئية أو كلية.¹

● **الاكتتاب:** بالعامية الإصدار و بالعلمية انتقاء الأخطار في وظيفة دائرة مستقلة في شركة التأمين تقوم بدراسة كل خطر أو هيئة أو فرد، يقوم السمسار أو وكيل الانتاج بتقديمها للشركة ومنها دراسة إمكانية قبول أو رفض الخطر على حسب وضعه و درجته.²

● **تسوية المطالبات:** وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليه/ له عند تحقق الخطر المؤمن ضده. و في شركات التأمين، هناك جهة أو دائرة والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو مسوي الخسائر. وهناك ثلاث أسس متبعة في تسوية المطالبات هي:

☞ التحقق من صحة المطالبة المقدمة؛

☞ الإنصاف و السرعة في تسديد المطالبات؛

☞ تقديم المساعدة للمؤمن لهم.³

● **الاستثمار:** تعد أحد أهم أنشطة شركات التأمين من منظور التخطيط المالي و الرقابة النقدية المكلفة بتسيير الأصول المنقولة وغير المنقولة، والتي تعمل على إحداث التوازنات المالية في وضعيتها بالتوفيق بين حركات التدفقات الداخلة والخارجة.⁴

بما أن أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوافر لدى الشركة مبالغ ضخمة يمكن استثمارها وحسب مبدأ الملائمة في الاستثمار فان شركات التأمين ستستثمر أموالها تماشيا مع

¹ حميدة رواس، خصوصية عقد التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016، ص 11 - 12

² كمال محمود جبرا، مرجع سبق ذكره، ص 75

³ حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 54 - 55

⁴ حسان ناصف، دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال-دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018، ص 34

الهدف المرجو من هذا الاستثمار، مثلا شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لأجل طويلة. وبالعكس تقريبا في شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمينات الممتلكات فالاستثمار فيها يكون لفترة قصيرة الأجل شديدة السيولة كالاستثمار في الأسهم واذونات الخزينة وشهادات الإيداع وغيرها من الدورات التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة ودون خسائر مهمة¹.

- **إعادة التأمين:** قد لا تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها إذا ما تصادف تحقق عدد كبير من الأخطار في توقيت واحد، لذلك فإنه تطبيقا لمبدأ توزيع المخاطر تقوم شركة التأمين عادة بقبول كافة العمليات التأمينية بما فيها الجزء الزائد عن طاقتها، وتحفظ لنفسها بجزء يتناسب مع التأمينية، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى تساهم في تحمل المخاطر فوق طاقتها نظير الحصول على نصيب من الأقساط.²

المطلب الثالث: النشاط المالي في شركات التأمين

يتحتم على شركات التأمين من خلال العقود التي يتم إبرامها مع المؤمن لهم الاحتفاظ ببعض الأموال من أجل مواجهة العديد من الالتزامات التي تنشأ من وقوع الخطر على المؤمن لهم. وبالتالي تعمل شركات التأمين على الاحتفاظ بقسم من الأقساط التي تحصل عليها على شكل مخصصات توجه أساسا لدفع التعويضات التي تنشأ من وقوع الخطر على المؤمن لهم، مما يتطلب من الشركة العمل على تحديد الأساليب المناسبة التي سوف تتبعها في جمع هذه المخصصات بالشكل الذي يساعدها على مواجهة أية التزامات مالية تجاه المؤمن لهم في ظل أدنى درجات الخطورة.

أولا- مصادر أموال شركات التأمين

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر التالية:

- **أموال و حقوق المساهمين:** وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة، إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث. تعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقهم

¹ بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص 41

² أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 30 - 31

التأمينية، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جدا من حجم الأموال الموجهة للاستثمارات في شركات التأمين.¹

• **أموال حقوق حملة الوثائق:** و هي الأموال المجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين و تنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:

➤ **حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة:** ويطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال وتحتوي على مخصصات فنية والتي تعتبر من أهم مصادر أموال التأمين على الحياة، وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات ، وتتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة.²

➤ **أموال التأمينات العامة:** وتتمثل أهم مصادرها في المخصصات التالية:

✓ **مخصص الأخطار السارية:** يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمين العامة و المدفوعة مقدما عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام وهذه الأموال. و إذا كانت بطبيعتها تعتبر أموالا قصيرة الأجل لأن غالبية وثائق التأمينات العامة ووثائق سنوية إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر، وعلى الأخص كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتحول إلى مصدر للاستثمارات طويلة الأجل.

✓ **مخصص التعويضات تحت التسوية:** يتكون هذا المخصص من أموال محتجزة على الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية، ولكنها لم تسترد بعد، بل يتم تسويتها وسدادها في السنة أو السنوات المالية التالية. وهذه الأموال تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة وتتحول إلى استثمارات طويلة الأجل بطبيعتها.

✓ **مخصص التقلبات في معدلات الخسائر:** يكون هذا المخصص في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا نتيجة لزيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من فروع التأمينات العامة على حدى، وهو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزيد التزامات شركات التأمين اتجاههم

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق و المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 377

² عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال وتمويل المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص 361

في السنوات الرديئة ذات الكوارث، وبالتالي يستخدم هذا المخصص لتغطية التزامات كبيرة في هذه السنوات.¹

• **أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني:** ويطلق عليها المخصصات الأخرى غير الفنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة، و تتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين، و للوكلاء والمنتجين و أرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين، وهذه الأموال قصيرة الأجل، و تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجمعة لدى شركة التأمين.²

ثانيا- استثمار أموال شركات التأمين

تهدف شركات التأمين من وراء مفهوم الاستثمار إلى ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها الحقيقية تجاه حملة وثائق التأمين من ناحية، و تجاه ملاكها من ناحية أخرى. ويتجمع لدى شركات التأمين وخصوصا فروع التأمين على الحياة الكثير من الأموال الناتجة عن الأقساط المقبوضة إضافة إلى أموالها الخاصة من رأس المال والاحتياطيات. إن مبلغ المتجمع هذا لا تتركه شركات التأمين مجمدا في خزائنها، لذلك تلجأ إلى استثمار ما يفيض عن حاجاتها من الأموال السائلة. لذلك يمكن أن توجز الأهداف التي تتوخاها شركات التأمين من استثماراتها بهدفين اثنين، الأول يتمثل في عدم بقاء الأموال معطلة دون عائد أو ربح أو ريع، حيث يمكن أن تحصل عليه لو وظفت هذه الأموال مما يساعدها على مجابهة الجزء الكبير من النفقات. أما الهدف الثاني فيتمثل في كون شركات التأمين وخاصة التأمين على الحياة تمنح للمؤمن لهم فوائد على الأقساط المدفوعة، لذلك تلجأ إلى استثمار أموالها في مجالات عدة.³

• **مجالات استثمار أموال شركات التأمين:** توظف شركات التأمين رؤوس أموالها في أربعة مجموعات أساسية وهي:

➤ **الاستثمار في الإيداع لدى البنوك:** عادة ما تلجأ شركات التأمين إلى الاستثمار في هذا المجال و خاصة عندما لا تتوافر على فرص استثمارية بديلة أو في حالة عرض أسعار عالية لفوائد هذه الودائع. أما الاستثمار في الودائع فإنها تتميز بثلاثة خصائص مجتمعة فهي تحقق

¹ هبور أمال، التأمين: دراسة مقارنة ما بين الجزائر و المملكة العربية السعودية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 67

² عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق و المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 378 - 379

³ نفس المرجع، ص 340

الضمان بدرجة عالية حيث أنها تودع في البنوك التجارية أو في البنوك التي تشارك في تأسيسها أو في البنوك المركزية.¹ و هي تعطي أيضا نسبة عالية من الفوائد وعادة أنها تودع بأجل محدد، حيث كلما كان الأجل أطول ارتفعت نسبة الربحية. و أيضا تحقق قدرا من السيولة وذلك بسبب أن شركة التأمين تستطيع الاقتراض بضمان الوديعة الثابتة سواء من نفس البنك أو بنك آخر دون التضحية بفك الوديعة وتحمل خسارة ذلك.

➤ **الاستثمارات العقارية:** تلجأ المنشآت المالية عموما وشركات التأمين بصفة خاصة إلى استثمار

جزء من أموالها في الأراضي والعقارات للعديد من الدوافع والمبررات أهمها:

✓ حاجة شركات التأمين لمجموعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة. وعلى الرغم من أنه يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يختص بتلك العقارات إلا أن لها معان ودلالات في سوق التأمين لبسطها أنها تمثل برهانا ملموسا على قوة واستقرار المركز المالي للشركة؛

✓ تدخل الاستثمارات في الأراضي والعقارات في نطاق دائرة الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن، مما ييسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل؛

✓ يمكن للمستثمر في الأراضي والعقارات أن يحصل على عوائد دورية وبصفة منظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجير جزء من تلك الأراضي والعقارات للغير.²

➤ **القروض والسلف:** تمنح هذه القروض إلى حملة وثائق تأمين على الحياة، وأهم ما يميز هذا النوع تمتعها بدرجة عالية من الضمان قد تصل إلى 100 بالمائة. إن الاستثمار في هذه المجموعة يحقق خدمة لحملة الوثائق من جهة، ومن جهة أخرى يحقق خدمة للشركة بتحقيق عائد. كما أن هذا النوع من الاستثمار يشجع على استمرار المؤمنين في التأمين، أي يحد من الرغبات الطارئة للعملاء من إلغاء التأمين، إلى جانب أنها توفر عنصر من الضمان المطلق إلا أنها تحقق ربحية ضعيفة ولا يتوافر لها أي سيولة كافية وأيضا يكون سعر الفائدة منخفض على هذه القروض.

¹ نفس المرجع، ص 349

² أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 71

☞ **الاستثمار في الأوراق المالية:** تقوم شركات التأمين باستثمار جزء كبير من فائض السيولة لديها في الأوراق المالية من خلال سندات و أسهم شركات العادية والممتازة، حيث أدت التطورات الاقتصادية والسياسية خلال العقدين الماضيين إلى نمو سريع في حجم الأسواق المالية، بحيث لم يعد المكان شرطاً أساسياً لوجود السوق بعد أن نجحت وسائل الاتصال الحديثة المختلفة في تجاوز الحدود والأطر المكانية التقليدية وأصبحت الصفقات المالية تعقد سواء مباشرة أو عن طريق وسطاء، مما أعطى هذه الأسواق مرونة عالية وتنوعاً كبيراً. وتأخذ الاستثمارات في الأوراق المالية شكل الاستثمار في الأموال المقترضة أو في الأموال المملوكة.¹

• **خصائص استثمار أموال شركات التأمين:** إن استثمار أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على ثلاث محاور أساسية ولا يجب التضحية بمحور ما في سبيل الآخر، بل يجب مراعاة الثلاث محاور وهم السيولة، الضمان و الربحية.

☞ **السيولة :** لتحقيق هذا العنصر، يجب على شركة التأمين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات، فهناك التزامات دورية قصيرة الأجل، و هذه تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر تذكر. و يراعى ألا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي، و إلا انخفض عائد التأمين، ولا تقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات. وفي شركات التأمين يراعى هذا الجانب (السيولة) ضماناً للوفاء بتعهدات وتعويضات حملة الوثائق.

☞ **الضمان:** و هذا أمر ضروري، فالأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق، وعليه تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية. وبصفة عامة، يحذر على شركات التأمين أن تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو انخفض العائد، والمقصود هنا المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية وليست الاسمية لمواجهة التضخم.²

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق و المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 347

² منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 358 - 360

☞ **الربحية:** تأتي الربحية بالنسبة لشركات التأمين كهدف في مرحلة تالية، بعد التركيز بصفة أساسية على تحقيق أكبر قدر من السيولة والضمان. ولا يعني ذلك إغفال هدف الربحية، بل أنه ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق، وتغطية مختلف التوزيعات للمساهمين العاملين بها و غيرها.¹

المبحث الثالث: واقع التأمين في الجزائر

المطلب الأول: المراحل التي مر بها التأمين في الجزائر

من خلال التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر، يمكن تقسيم المراحل التي مر بها إلى المراحل التالية:

أولاً- مرحلة الاحتلال: تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين خاصة قانون 13 جويلية 1938 المنظم لعقد التأمين، وفي هذه الفترة كان القطاع مستغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية)، إذ بلغ آنذاك 270 شركة تأمين. أهم ما ميز هذه المرحلة، هو إهمال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البحري الذي كان يدر أموالا كثيرة على شركات التأمين بعد ذلك، تدارك هذا النقص بإصداره لمجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية، أهمها:

- قانون 13 جويلية 1938 الذي نظم عقود التأمين البحري؛
- مرسوم أوت 1941 الذي ينظم عمل شركات التأمين؛
- قانون 27 أوت 1958 الذي نص على إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية لمالكي السيارات.

ما يمكن قوله عن هذه المرحلة، أن هذه القوانين نظمت قطاع التأمين لكنها في المقابل أعطت لشركات التأمين الفرصة للحصول على أموال ضخمة من المؤمن لهم دون النظر إلى الخدمات المقدمة، والتي تركز على حماية مصالحهم من الخطر حيث كانت في الكثير من الأحيان تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لأصحاب الحوادث.²

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق و المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 376

² كمال رزيق، محمد لمين مكراشي، خصوصية قطاع التأمين و أهميته لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حالة الجزائر)، الملتقى

الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012، ص 7

ثانيا- مرحلة الاستقلال: تميزت فترة الاستقلال بالعديد من المحطات إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995 والمتعلق بنشاط التأمين في الجزائر.

المحطة الأولى: رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدي من طرف مؤسسات أجنبية. و تبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ولقد نجم عن هذا القانون استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين، خاصة تلك التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18 جويلية 1930 ومختلف النصوص المكملة والمعدلة له. القانون الآخر الذي ظل ساريا في الجزائر هو القانون المؤرخ في 27 فيفري 1958. و يظهر جليا أن عقد التأمين خلال هذه الفترة كان خاضعا إلى قواعد واردة في نصوص خاصة.

المحطة الثانية: تبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق الأمر بالقانون الصادر في 08 جوان 1963 المتضمن إلزامية مراقبة و حراسة جميع شركات التأمين العامة بالجزائر، و إخضاعها إلى طلب الاعتماد لممارسة نشاطها من وزارة المالية. الواقع أن المشرع الجزائري لجأ إلى هذه التدابير الجديدة قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الأجنبية للتأمين تحولها للخارج عبر قنوات إعادة التأمين.¹

المحطة الثالثة: على غرار القطاعات الأخرى، عرف قطاع التأمينات خلال هذه الفترة احتكار شبه تام من طرف الدولة باعتباره قطاع حساس، حيث أن كل الشركات كانت تمارس نشاط العمليات التأمينية هي شركات وطنية عمومية والتي كان عددها حينذاك لا يتجاوز شركتان هما SAA و CAAR تعاضديتان إلى غاية سنة 1985 أين عرفت ميلاد شركة وطنية جديدة هي CAAT، إذ تميزت هذه الفترة بوجود شركات تأمين مختصة، أي كل شركة كانت مختصة ومكلفة بتغطية نوع معين من الأخطار وهذا إلى غاية سنة 1989، حيث عرفت هذه الفترة الغياب الشبه الكلي للمنافسة في سوق التأمينات في الجزائر، وتراجع في الصناعة التأمينية مما استدعى السلطات العمومية إلى مباشرة سلسلة من الإصلاحات التي أدخلت القطاع في عهد جديد هو مرحلة الانفتاح.

¹ بالي مصعب، صديقي مسعود، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص 345 - 346

المحطة الرابعة: جاء قانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، ليحدث تغييرات جذرية في القطاع من بينها:

- إلغاء الاحتكار و الهيمنة الحكومية على عمليات التأمين و حرية ممارسة المهنة؛
- استحداث عمليات الوساطة (Intermediation)، الأعوان العامون و السماسرة؛
- فتح المجال للخوادم المحليين و الأجانب.

و بالتالي ظهرت شركات تأمين جديدة خاصة و أجنبية، حيث قفز تعدادها الإجمالي من 5 إلى 20 شركة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى وقتنا الحالي، مما يفسر التطور الملحوظ الذي شهده القطاع.¹

المطلب الثاني: شركات التأمين في الجزائر

أولاً- شركات التأمين العمومية: و تتمثل في خمسة مؤسسات هي:

- الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR : هي أول شركة جزائرية أنشأت في 08 جوان 1963 بهدف السماح للدولة الجزائرية بمراقبة سوق التأمين، وكانت تسمى بالصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين. و تعد من أهم شركات التأمين، حيث تستحوذ على نسبة 27 بالمئة من سوق التأمينات الجزائري و هي تختص في الأخطار الصناعية.
- الشركة الجزائرية للتأمين SAA : أنشأت بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 1963 و كانت شركة مختلطة، جزائرية بنسبة 61 % و مصرية بنسبة 29 % تختص في السيارات.
- الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR: أنشأت في 01 أكتوبر 1973 تعود ملكيتها كلياً للقطاع العام و كان ينحصر دورها في إعادة التأمين.
- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT: أنشأت في 03 أبريل 1985 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، و غرضها يتمثل في: عمليات التأمين البحري، عمليات التأمين الجوي، عمليات التأمين البري.

¹ بلقوم فريد، خليفة الحاج، تطور سوق التأمين وآفاقه المستقبلية في الجزائر - دراسة مقارنة مع الدول المغاربية: تونس والمغرب-، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي آفاق التطوير-تجارب الدول-، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،

- شركة لتأمين المحروقات CASH: هي شركة ذات أسهم، وتباشر عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى.¹
- ثانيا- شركات التأمين الخاصة: بعد سنة 1995 ظهرت عدة شركات تأمين خاصة، إما كفروع لشركات أجنبية أو مؤسسات جزائرية، حيث سمح لها بمزاولة كل عمليات التأمين و إعادة التأمين و نذكر منها:
- ترست الجزائر TRUST ALGERIA: وهي شركة للتأمين و إعادة التأمين مختلطة جزائرية بحرينية قطرية، تساهم فيها البحرين بحصة 60 % و قطر بحصة 5 % أما حصة الجزائر فتقسمها كل من CHAR بـ 17.5 % و الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR بـ 17.5 %.
- الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR: اعتمدت في 5 أوت 1998 لكنها لم تباشر نشاطها فعليا إلا ابتداء من عام 1999 برأسمال اجتماعي قدره 410 مليون دينار جزائري.
- الجزائرية لتأمينات AA: أنشأت هذه الشركة بموجب أمر 95-07 في 25 جانفي 1995 و منح لها الاعتماد في 05 أوت 1998 لتمارس نشاط التأمين و إعادة التأمين.
- شركة البركة و الأمان: تم اعتمادها في 2001 لتمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين في شكل شركة ذات أسهم برأسمال قدره 480 مليون دينار جزائري.
- شركة الريان للتأمين: تأسست عام 2001 برأسمال مشترك بين الجزائر و قطر (27 % للجزائر و 73 % لقطر) و شرعت في العمل في سنة 2002.
- العامة للتأمينات المتوسطة GAM: تأسست عام 2001 تختص بمختلف أنواع التأمين.
- الشركة العابرة للقارات للتأمين و إعادة التأمين STAR HANA: تأسست عام 2001، واجهت عدة صعوبات قانونية وعملية وهي قيد التصفية.²
- ثالثا- المؤسسات المتخصصة: و تضم ثلاثة شركات هي:
- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX: تأسست سنة 1996 رأسمالها يقدر بـ 450 مليون دينار جزائري، و هي متخصصة في ضمان العمليات الموجهة للتصدير.

¹ كوسام أمينة، محاضرات قانون التأمين (شركات التأمين)، لقاء على طلبة سنة أولى ماستر مؤسسات مالية، جامعة دباغين، سطيف

2، الجزائر، 2020/2019، ص 11 - 12

² بناي مصطفى، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 146 - 147

- الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار AGCI: تأسست سنة 1998 رأسمالها يقدر بـ 2 مليار دينار جزائري، و هي متخصصة في ممارسة عمليات التأمين المرتبطة بمنح قروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- شركة ضمان القروض العقارية SGSI : تأسست سنة 1997 رأسمالها يقدر بـ 1 مليار دينار جزائري، و تختص في تقديم القروض العقارية.¹
- رابعا- المؤسسات التعاضدية (التعاونية): توجد تعاونيتين في السوق الجزائرية هما:
 - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA: تأسس هذا الصندوق سنة 1966 تحت اسم "الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية"، تختص في تأمين الأخطار الفلاحية
 - التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة MAATEC: أنشأت في 16 ديسمبر 1964، لكنها لم تبدأ نشاطها إلا من تاريخ 01 جانفي 1965 برأسمال يقدر بـ 100 مليون دينار جزائري.²
- خامسا- المؤسسات المراقبة لعمليات التأمين في الجزائر: هناك عدة تنظيمات لمراقبة سوق التأمين في الجزائر من بينها ما يلي:
 - المجلس الوطني للتأمينات (CNA) Conseil National des Assurances: أنشأ هذا المجلس في 25 جانفي 1995 وهو تابع لوزارة المالية، ويسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا، لأنه يعتبر وسيلة هامة لتوجيه السياسة العامة للدولة في نشاط التأمين.³
 - الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين Union Algérienne des Sociétés d'Assurance et de Réassurance (UAR): هو جمعية مهنية تأسست في 22 فيفري 1994 واعتمدت في 24 أفريل 1994 يخضع لأحكام القانون 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات المهنية. يختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم

¹ زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني- دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر-، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير -تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012، ص 08

² بناي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 150

³ كريمة شيخ، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص 62

بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين و إعادة التأمين. وترتكز أهداف الاتحاد على:

- ☞ ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين؛
- ☞ تحسين مستوى الإدارة، التأهيل والتكوين؛
- ☞ ترقية ممارسة المهنة بالتعاون على الأجهزة و المؤسسات المعنية؛
- ☞ الحفاظ على أدبيات و أخلاقيات ممارسة المهنة.¹

جدير بالذكر في نفس السياق أن هناك مؤسسات أخرى لتنظيم سوق التأمين بالجزائر، و هي كالتالي:

- المديرية للتأمينات (DGT du MF Direction des Assurances)
- مجلس مراقبة التأمينات (Commission de Supervision des Assurances)
- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) Compagnie Centrale de Réassurance²

المطلب الثالث: قيود و تحديات قطاع التأمين في الجزائر

يواجه قطاع التأمين الجزائري عدة مشاكل و قيود أدت إلى ضعفه ومحدوديته، يعود بعضها إلى عوامل خارجية، بينما يرجع الآخر إلى عوامل داخلية تتعلق بشركات التأمين. أولاً- العوامل الخارجية: يكمن حصر هذه العوامل في النقاط الأساسية التالية:

- ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات: من أهم العوامل التي تؤثر على الاكتتاب والتعاقد مع مؤسسات التأمين في الجزائر استفحال ظاهرة التبعية الريعية، التي أسفرت عن ضعف البنية الاقتصادية للدولة وتخلف القاعدة الإنتاجية التي تعتمد على الصناعات التحويلية ومشاريع صغيرة ضعيفة الإنتاج محدودة العمالة، مما أدى إلى تفشي العديد من المشاكل، على غرار ارتفاع المعدلات الفعلية للبطالة (ترزح منظومة الأجور والرواتب) و التضخم (النفقات والمستويات المعيشية) والفقير (انخفاض مستوى الدخل الفردي).³

¹ عواطف مطرف، تحرير قطاع التأمين في الجزائر: عرض للمسار و وقوف عند النتائج، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 35، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013، ص 57

² كريمة شيخ، مرجع سبق ذكره، ص 63

³ مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 32

- **قصور الوعي التأميني:** يعد من أهم المعوقات التي تواجه السوق التأمينية، فالفرد الجزائري ليس لديه وعي كافي بأهمية التأمين، وهو أقل بكثير مما عليه الأمر في أوروبا والعالم المتطور، ونجد أن هناك عدد من الأفراد يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة للتأمين.
- **العامل الديني:** يصطدم قطاع التأمين بحاجز مهم وهو الوازع الديني، مما يكرس العزوف عن التأمينات وخاصة تأمينات الأشخاص، حيث ينظر إليها أنها تعاكس أحكام الدين ومحاولة للالتفاف على القدر وسيادة صفة المكتوب. وبالتالي، ليس من السهل التخلص من هذا الموروث المجتمعي الممزوج- بالحق أو بالباطل- بأحكام الدين، وخاصة أن هذه المرجعية تأسر أيضا نظرة الأئمة والعاملين في الحقل الديني.¹
- **العامل الجبائي:** تخضع عقود التأمين إلى الرسم على القيمة المضافة (TVA) بنسبة 19% التي يتحملها المؤمن لهم، في حين يخضع المؤمن للضريبة على الأرباح (IBS) بنسبة 25%، كما يتحمل المؤمن لهم رسومات أخرى شبه جبائية حسب الفروع.² ونتيجة لعدم توفر الثقافة التأمينية لدى أفراد المجتمع الجزائري، تولدت عنه نظرة سلبية وتم اعتباره كضريبة، حيث كانت الدولة تعوض الخسائر الحاصلة دون اللجوء إلى التأمين بالإضافة إلى تأخر التشريعات المنظمة للقطاع.³
- **عامل محدودية الدخل:** إن غالبية الأفراد دخولهم محدودة، وهي بالكاد تكفي لسداد المأكل و المشرب و الفواتير المختلفة، و إن وجد ما يدخر من الدخل فهو لتغطية أمور طارئة كالمرض وغيره، لذا يصبح الطلب على منتجات التأمين محدودا، أي أن الأفراد لا يملكون القدرة الشرائية للحصول على وثيقة التأمين.

¹ محي الدين شبيبة، عشية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ، العدد 42، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص 273

² رشيد بوكساني، إصلاحات و واقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص 58

³ بريش عبد القادر، حمدي معمر، التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، مداخلة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 12 - 13

- العامل الثقافي والإيديولوجي: إن النظام الاشتراكي ونموذج الإنتاج المطبق سابقا، عود الفرد أن يعتمد على حماية الدولة له في كافة المجالات الاجتماعية و الاقتصادية (الصحة، العمل، التعليم، السكن،...) ¹.

ثانيا- العوامل الداخلية: يكمن حصر هذه العوامل بدورها في النقاط الأساسية التالية:

- طول مدة تسوية المتضررين: إذ يعتبر التعويض في عقد التأمين من أهم التزامات المؤمن لهم، وبالتالي فإن التعطيل في دفع هذه التعويضات و إطالة إجراءات التسوية تؤثر سلبا على المؤمنين لهم وتنزع ثقتهم في نشاط التأمين. وبالرغم من ذلك، نجد الكثير من المتضررين يشكون من بطئ وطول مدة التسوية من أجل تعويضهم مثل تأمين السيارات، عندما تكون الضحية والمتسبب في الضرر من شركتين أو وكالتين مختلفتين.
- نقص فادح في تكوين الكوادر البشرية و تأهيل الخبرات الفنية: عدم الاستفادة من مئات الإطارات الجزائرية التي تتخرج سنويا من الجامعات الوطنية، كما أن انعدام سياسات واضحة للاستثمار في رأس المال البشري كأصل فكري أدى إلى تردي جودة الخدمات المقدمة. ²
- افتقار قطاع التأمين إلى بنك معلومات: حيث مازال سوق التأمين الجزائري يفنقر إلى قاعدة معلوماتية مركزية يتم بواسطتها تبادل المعلومات بين شركات التأمين للاسترشاد بها لمختلف أنواع التأمين، وكذلك لعلاقة قطاع التأمين مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- نقص الديناميكية: من المفروض أن تقوم شركات التأمين والوسطاء باستمرار بحملات الدعاية و الإشهار (البصرية، السمعية، المكتوبة،... وغيرها)، وبعبارة أخرى أن يكون المؤمن له على دراية كافية بكل الضمانات والمزايا التي تقدمها خدمات التأمين، ويجب أن تنشأ علاقات متينة تربط بين المؤمن له، وذلك للمحافظة على أكبر عدد ممكن من الزبائن. ³

¹ بناي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 204

² مصعب بالي، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 32 - 33

³ بناي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 205

الخلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل، توصلنا إلى تحديد مفهوم التأمين الذي يعتبر عملية تسعى لحماية المؤمن لهم من الأخطار كل حسب نوعها والتعويض عند وقوعها، حيث تتم عن طريق شركات متخصصة تسمى بشركات التأمين، بموجب عقد التأمين الذي ينظم العلاقة بين الطرفين بضم مختلف المعلومات حول الشيء المراد تأمينه و نوع الخطر المؤمن ضده، الذي يحدد قيمة القسط الواجب دفعه ومبلغ التأمين الذي يكون المؤمن ملزماً بدفعه في حالة تحقق الخطر، ويتم ذلك وفق المبادئ التي حصرها المشرع في النصوص القانونية.

إضافة لذلك قمنا بإلقاء الضوء بشكل مسهب نسبياً على مؤسسات التأمين و وظائفها، و التي تصنف ضمن المؤسسات المالية التمويلية الهامة التي تلعب دوراً مزدوجاً، فمن جانب تقوم بتقديم الخدمات التأمينية وتوفر الأمن الاقتصادي للأفراد والمؤسسات، ومن جانب آخر هي مؤسسات مالية تعمل على تجميع رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية وتوفر فرص العمل وذلك من خلال توظيفها في مجالات استثمارية عديدة و متعددة.

في الأخير تطرقنا إلى القطاع التأميني في الجزائر وتوصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن تطوره قد مر عبر عدة مراحل و عدة محطات، وأن الهيكل التنظيمي للمؤسسات المكونة له تنقسم إلى عدة أقسام، في حين أن المشاكل و التحديات التي واجهها هذا القطاع أدت إلى ضعفه ومحدوديته، منها التي ترجع إلى عوامل خارجية وأخرى ترجع إلى عوامل داخلية تتعلق بشركات التأمين في حد ذاتها.

الفصل الثاني
التشخيص المالي في
مجال التأمين

يعتبر التشخيص المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف الى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسين و ترقية أدائها، والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وتذليلها قدر الإمكان. ويمكن اعتبار هذه التقنية كنقطة بداية لأي سياسة مستقبلية، وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به. يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية. و نظرا لمدى أهمية هذه العملية، ارتأينا في هذا الفصل لدراسة التشخيص المالي بشيء من التفصيل قصد التعرف أكثر على فعاليته داخل المؤسسات بشكل عام، و مؤسسات التأمين بشكل خاص. و على هذا الأساس، فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث سنتطرق من خلالها الى ماهية التشخيص بشكل عام، ثم للتشخيص المالي بشكل محدد، ثم لتطرق لأهم الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص

المطلب الأول: تعريف التشخيص و أقسامه

أولاً- تعريف التشخيص

إن التشخيص كلمة إغريقية تبرز مدى التمييز بين الصحيح و الخطأ، وقد استخدمت لأول مرة في المجال الطبي حيث يقال تشخيص المرض أي إدراك المرض استنادا لأعراضه. أما التشخيص في المجالات الاقتصادية الخاصة بالشركة فتعني اكتشاف الصعوبات والعراقيل التي تواجه الشركة. و قد أعطي للتشخيص مجموعة من التعاريف، لعل من أهمها ما يلي:

- **تعريف أول:** يعرف التشخيص على أنه " تحديد مشكلة ما من خلال تفسير الأعراض الخارجية، حيث انطلاقا من هذه الأعراض يتم تشخيص الحالة ومعالجتها."¹
- **تعريف ثاني:** ينظر للتشخيص على أنه " تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للشركة تمكن من التعريف بصفة واضحة على الوضعية الواجب تحسينها والتي يتعين المحافظة عليها والتي يجب تعيينها."

¹ Jean-Luc Charron, Sabine Sépari, Organisation et gestion de l'entreprise, Edition Dunod, Paris, France, 2007, p 06

- **تعريف ثالث:** يعرف التشخيص على أنه " القاعدة التي تحلل الشركة من منظور عام عبر وظائفها وتنظيمها وتفتح على اقتراحات بالتطور. و بناء على هذه المعلومات، يتم توجيه المسؤولين بهدف تحسين قدرات الشركة.¹

انطلاقا مما تقدم ذكره، يمكن اعتبار عملية التشخيص على أنها أداة لكشف نقاط القوة ونقاط الضعف في كل جوانب نشاط الشركة وهذا قصد القيام بتحليل علمي يهدف لوضع استراتيجية عمل مستقبلية تساعد على مواجهة الأخطار وصياغة الحلول الملائمة.²

ثانيا - أقسام التشخيص

يمكن تقسيم عملية التشخيص لعدة أنواع، حيث يمكن حصرها في العناصر التالية:

- **التشخيص الوظيفي:** وهو العمل على فحص وظيفة أو وظائف معينة للمؤسسة (تجارية، تقنية...) بهدف استخلاص الاختلالات الوظيفية المتوقعة، ونقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- **التشخيص الاستراتيجي:** وهو دراسة قدرة المؤسسة على المنافسة والتأقلم مع محيطها، أي تقدير نشاط المؤسسة، المكانة التنافسية، نقاط قوتها وضعفها. يسمح هذا التشخيص بوضع استراتيجية مستقبلية للمؤسسة.
- **تشخيص الهوية:** وهو تشخيص يعتمد على إبراز عناصر التسيير للمؤسسة مثل التنظيم والاتصال داخل المؤسسة.
- **التشخيص العام:** يمكن تعريف التشخيص العام على أنه فحص كلي للمؤسسة عن طريق نظرة استراتيجية، تحليل لمختلف الوظائف، التوازن المالي و تقدير هوية المؤسسة.
- **التشخيص السريع:** هو تشخيص تستعمله المؤسسة كلما أحست بمضايقات وذلك في آجال جد قصيرة، أي بجمع المعلومات اللازمة وتحليلها وإعطاء النتائج، عندئذ يتم أخذ الإجراءات اللازمة العاجلة.
- **التشخيص الاقتصادي:** يهتم بتسويق المنتج كسلعة للاستهلاك النهائي أو كمواد وسيطة أو كتجهيزات وأخيرا نوعية المنتج أمام المنافسة الدولية الخاصة. و يجب هنا دراسة عامل الطلب وعلاقته بالعائد والسعر، أما الغرض منه هو دراسة احتمال ظهور منافسين جدد سواء كان ذلك على

¹ مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011، ص 48

² نفس المرجع، ص 49

المستوى المحلي أو على المستوى الدولي (الخارجي). أما بالنسبة للمحيط، فتكون الدراسة مثلا من خلال القيود الجمركية، الجباية و الضرائب.¹

- **التشخيص المالي والمحاسبي:** تعتبر الوظيفة المحاسبية والمالية من بين الوظائف الأساسية في الشركة، حيث يتم تشخيص هذه الوظائف باستخدام مجموعة من التقنيات المالية لتحقيق التوازن وتنظيم السيولة.²

المطلب الثاني: أهمية التشخيص والأطراف المستفيدة منه

أولا- أهمية التشخيص

يسمح التشخيص بالتنبؤ بمستقبل المؤسسة قصد الاطلاع على ماضيها أولا و وصف الحاضر ثانيا. فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه فعال في وضع الأهداف المستقبلية المرجوة واتخاذ القرارات الملائمة. كما يسمح التشخيص بتحليل المحيط (السوق، المنافسة، الزبائن، طرق التمويل...إلخ) من خلال الكشف على مختلف المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية التي من شأنها أن تؤثر على كيان المؤسسة و ديمومتها، و العمل على التأقلم معها على حسب الأولوية قصد تحقيق أفضل استراتيجية ممكنة تجاه محيطها. و تظهر أهمية التشخيص بجلاء في العناصر التالية:

- كشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار استراتيجيتها، كما يسمح بكشف نقاط ضعفها و شرح الأسباب التي أدت إلى ذلك الخلل؛
- تحليل إمكانيات المؤسسة (الإمكانيات المادية والمالية والمهارات البشرية)؛
- يسمح بشرح المحصلة مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة، ومنه المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات؛
- صياغة استراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص؛
- تحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها؛
- إعطاء حكم على الوضعية المالية، و بالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل؛
- معرفة النتائج الممكنة للاستراتيجيات المسطرة.³

¹ <https://bakhti.yoo7.com/t17-topic>, 19/05/2021, 13:36.

² مختاري زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 54

³ سكاك مراد، محاضرات في مقياس تشخيص المؤسسة، الجزء الأول، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، سطيف، الجزائر، 2020-2021، ص 25

ثانياً- الأطراف المستفيدة من التشخيص

نظراً لأهمية عملية التشخيص، فإن هناك الكثير من الأطراف التي تلجأ لاستخدامه و الاستفادة من أدواته. و من بين تلك الأطراف، يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- **إدارة الشركة:** يستعمل التشخيص المالي من قبل مختلف المستويات الإدارية في الشركة لتحقيق واحدة من الغايات التالية أو كلها مجتمعة:

☞ تقييم ربحية الشركة والعوائد المحققة على الاستثمار؛

☞ مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المقاربة في الحجم والمثابهة في طبيعة النشاط،

بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة أو الشركة؛

☞ تقييم كفاءة إدارة الموجودات و فعالية الرقابة؛

☞ تشخيص المشكلات الحالية و التخطيط للمستقبل.

- **العاملون في الشركة:** يهتم العاملون في الشركة بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين رئيسيين هما:

☞ تعزيز شعور الانتماء والشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية؛

☞ معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للشركة.¹

- **المساهمون:** يهتم المساهم بالتشخيص المالي عند دراسة مركز الشركة مقارنة بالشركات الأخرى

المثابهة في القطاع الذي تنتمي إليه خلال فترة زمنية محددة، كما يهتم بمستقبل الشركة من خلال إعداد البيانات التقديرية و الموازنات النقدية الأخرى التي تبين احتمال الربح و الخسارة المحتملين.

- **الموردون والعملاء:** يهتم الموردون بتحليل أداء المنشأة و نتائجه للاطلاع على قدرة المنشأة في

تنفيذ التزاماتها تجاههم وتحديد مركزها المالي لتحليل متوسط فترة الائتمان التي تمنح للمنشأة المعنية،

وكذلك احتساب فترة التحصيل حيث يمكنهم معرفة التدفقات النقدية التي ستحصل عليها المنشأة من

اتخاذ القرار المتعلق بالاستمرار بالتعامل مع المنشأة أو الامتناع عن التعامل معها نهائياً. أما

العملاء يهتمون بدورهم بتشخيص قدرة المنشأة المالية من حيث قدرتها على تجهيز المستلزمات

¹ عليان شريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 170 - 172

الإنتاجية لهم ومعرفة المزايا التي تمنحها المنشأة لمقارنتها مع المنشآت الأخرى ومقدار الخصم النقدي الذي تمنحه المنشأة.

• **الدائنون:** يهتم هؤلاء بالتحليل المالي من أجل تعزيز أو الاستغناء عن نيتهم في الاكتتاب في منشآت أخرى أو الاهتمام بالفوائد المتحصل عليها في المنشآت المكتتب بها، كذلك قدرة المنشأة على سداد قيمة القروض و المبالغ المكتتب بها.¹

• **الهيئات الحكومية:** يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية بالإضافة إلى الأهداف التالية:

☞ التأكد من التقيد بالأنظمة المعمول بها؛

☞ تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛

☞ مراقبة الأسعار؛

☞ غايات إحصائية.²

• **الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:** حيث يستفيد سمسرة الأوراق المالية من التشخيص المالي للأغراض التالية:

☞ تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي؛

☞ مراقبة و متابعة الأحوال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛

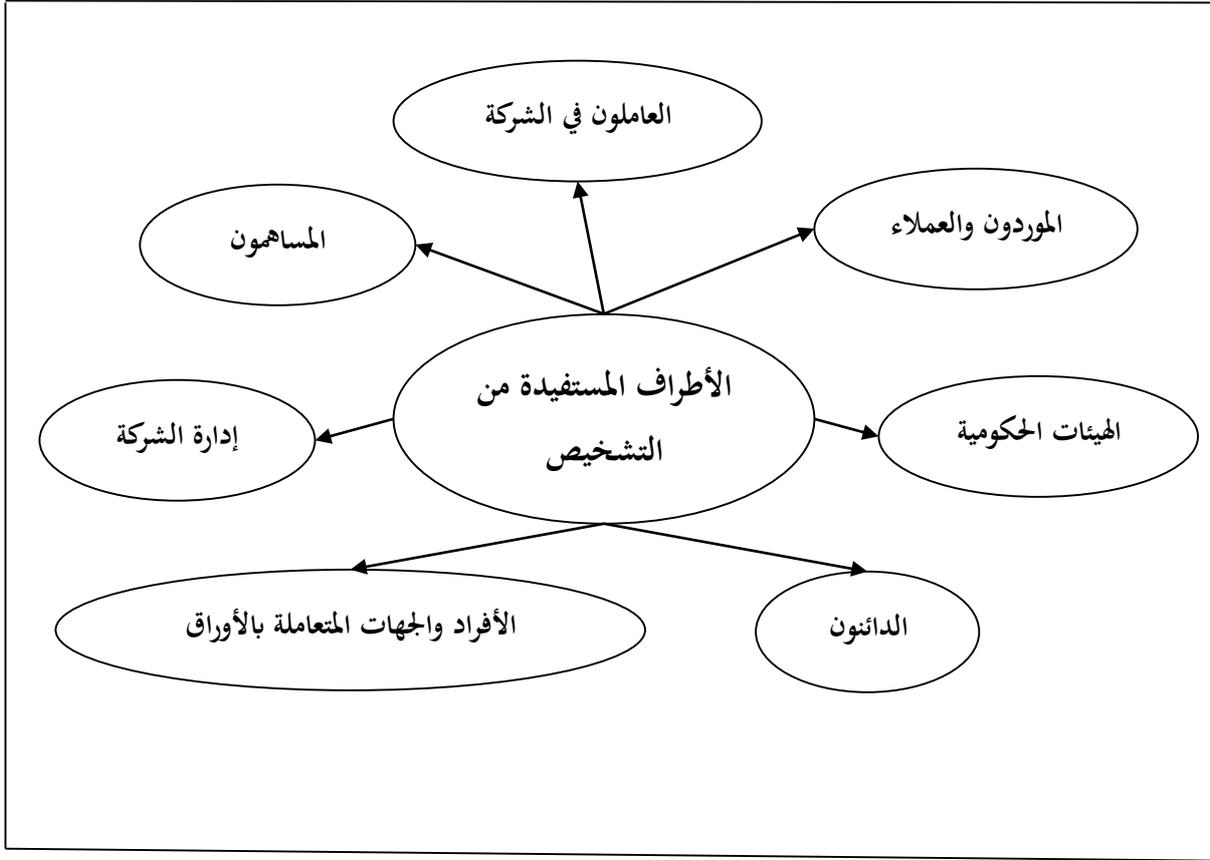
☞ تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.³

¹ خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 20

² أيمن الشنطي، عامر صقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البلدية، عمان، الأردن، 2007، ص

³ هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 164

الشكل رقم 02: الأطراف المستفيدة من عملية التشخيص



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: شروط التشخيص و مرحله

أولاً- شروط التشخيص

ليكون التشخيص فعالاً، يجب أن يستجيب إلى الخصائص التالية:

- أن يكون عضوي، بحيث يحسن وصف الهياكل ومكونات المؤسسة وعلاقة هذه المكونات ببعضها البعض؛

- أن يكون وظيفي، بحيث يحسن دراسة وتحليل مختلف أنشطة المؤسسة؛

- أن يكون استراتيجي، بحيث يحسن دراسة وتحليل إمكانيات تطور المؤسسة المستقبلية.

و حتى تتم عملية التشخيص بمثل هذه الدقة، يفترض أن يتميز القائم على عملية التقييم بمجموعة

من الخصائص من بينها:

- الكفاءة و الخبرة والموضوعية عند أدائه لمهمته؛

- الإحاطة بكل العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على وضعية المؤسسة أو قطاعها؛

- القدرة على كسب ثقة العاملين في المؤسسة ليكونوا متعاونين معه في أداء مهمته.¹

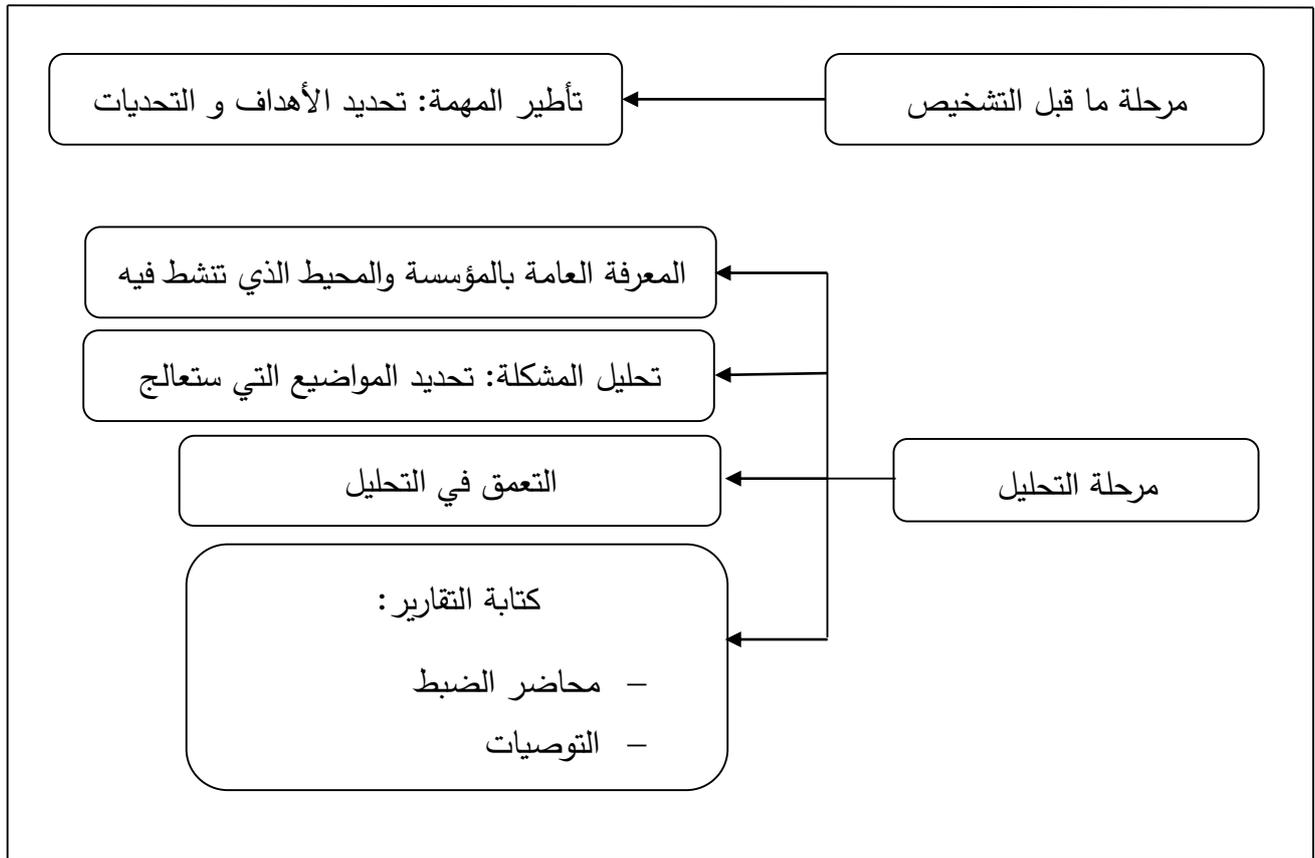
ثانيا - مراحل التشخيص

يتم التشخيص غالبا على مرحلتين هما: مرحلة ما قبل التشخيص، ومرحلة التحليل. و تتمثل كل

مرحلة فيما يأتي:

- مرحلة ما قبل التشخيص: وتسمح هذه المرحلة بتحديد الأهداف وتحديات الدراسة.
- مرحلة التحليل: وتنقسم إلى أربعة مراحل كما يبينه الشكل الموالي:²

الشكل رقم 03: مراحل التشخيص



المصدر: خلفلاوي إيمان، التشخيص المالي في البنوك، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010-2011، ص 56

¹ عيساوي نادية، تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 46

² خلفلاوي إيمان، التشخيص المالي في البنوك، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011، ص 55

المبحث الثاني: التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير المالي، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها ومن خلاله يتم التعرف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، و نظرا للدور المهم الذي يلعبه في المؤسسة، فإنه من الضروري التعرف على ماهيته و أهدافه و أهم الأدوات التي يستخدمها لدراسة حاضر المؤسسة و التنبؤ بمستقبلها، و هذا بالتحديد ما سيشكل بؤرة اهتمام هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي و أهدافه

أولاً- مفهوم التشخيص المالي و أهميته

قصد فهم ما المقصود بالتشخيص المالي، سيتم عرض مجموعة من التعاريف التي قد تغطي أهم مميزات و خصائص هذه العملية البالغة الأهمية. و فيما يلي سرد لهذه التعاريف:

- **تعريف أول:** هو عملية تشخيص الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.¹
- **تعريف ثاني:** هو تقييم الحالة المالية لفترة زمنية معينة لنشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الإيجابية من السياسة المتبعة باستعمال أدوات و وسائل تتناسب و طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، لذا فهو الركيزة التي يعتمد عليها المسير في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية.²
- **تعريف ثالث:** هو نشاط يتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة، من وجهة نظر القائم بالتشخيص، وبما يفيد في الحكم على مجالات القوة والضعف في السياسات المالية للمؤسسة.³

من خلا التعاريف السابقة، يمكن الاستنتاج بأن التشخيص المالي هو عملية لتحليل الوضع المالي للشركة من خلال أدوات وأساليب مالية مختلفة بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف للشركة. أو يمكن كذلك القول بأن التشخيص المالي هو عملية تحديد عناصر البيئة الداخلية للمنشأة أو المؤسسة و تحليل ميزاتها و خصائصها، قصد الكشف عما فيها من نقاط ضعف ومواضع قوة وكذلك تحديد عناصر البيئة الخارجية

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 65

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 15

³ جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص

للمؤسسة، وتحليلها لتقييم ما تنطوي عليه من فرص أو تهديدات، وتستخدمه المؤسسة كأداة لتحليل الأداء من خلال مجموعة من الإجراءات المحددة.

أما فيما يخص أهمية عملية التشخيص المالي، فيمكن القول، كما سبق و تم ذكره آنفاً، أنه يلعب دوراً جوهرياً في تقييم أداء المؤسسة من خلال استخدام جملة من الأدوات التي تسمح للمسير بالحكم على الأداء بشكل جيد. و يمكن في هذا السياق ذكر مجموعة من المزايا التي تقدمها هذه العملية للمسير، من أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

- تزويد القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، ويساعد في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.¹
- تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية و دراسة وتشخيص العجز أو الفائض المتحقق في الموازنة، كما يعتبر مؤشراً أساسياً للمستثمرين الذين يتوقعون العائد للتوزيع، ومؤشراً مالياً في التنبؤ بالأرباح المحتملة والقيمة السوقية لها.²

ثانياً - أهداف التشخيص المالي

يمكن إيجاز أهداف التشخيص المالي في العناصر الأساسية التالية:³

- التشخيص المالي في حد ذاته: وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله وخصومه وإيراداته ومصروفاته.
- الهدف من استعمال التشخيص المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي على شكل سياسات مالية وعامة... الخ تطبقها الشركة.
- هو تيار للتساؤل حول نقطة ما في العادة عندما يظهر أنها غير متماشية مع ما هو غير متوقع أو سائد أو متعارف عليه بشكل عام أو بالصناعة التي تنتمي إليها الشركة.

¹وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 24
²فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة ومدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص 215 - 216

³ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 88

- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل و القصير، بالإضافة إلى إتباع نتائج قواعد الاستثمار والتمويل والاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنة والخطط المستقبلية.¹

المطلب الثاني: أنواع و طرق التشخيص المالي

أولاً- أنواع التشخيص المالي

هناك تقسيمات عديدة لعملية التشخيص المالي، و يمكن حصر أهم تلك التقسيمات في العناصر الآتية:

- من حيث الجهة القائمة به: حسب هذا المعيار، التمييز بين التشخيص الداخلي و التشخيص الخارجي

➤ **التشخيص الداخلي:** يقوم به موظف أو قسم أو إدارة المشروع أو الشركة، أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع، وغالبا ما يهدف التحليل الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ:

✓ تقييم أداء الوحدات التابعة للشركة موضوع التحليل؛

✓ متابعة تنفيذ الخطط؛

✓ تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة؛

✓ تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها ف مواعيدها.²

➤ **التشخيص الخارجي:** هو التحليل الذي تقوم به أطراف خارج المشروع (سواء كانوا أفرادا أو

مؤسسات)، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة و مصالح حالية بالمشروع.

وفي الغالب، تكون أهداف وأغراض هذا التشخيص مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل

وأهدافها من وراء القيام بهذه العملية سواء مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو

غير ذلك. و يتم التحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن الشركة

محل التحليل.³

¹ عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي (الأساسي في تقييم الأداء)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 13

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،

2009، ص 34 - 35

³ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 36

- من حيث غرضه: وينقسم التشخيص المالي من حيث غرضه إلى:

➤ **التشخيص المالي الاستطلاعي:** يسمح بإعطاء صورة كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهتمة بوضع هذه الصورة من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.

➤ **التشخيص المالي العلاجي:** يرتبط إجراءاته بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة، ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات ويبحث على العلاج المناسب لها بهدف إخراج المؤسسة من مأزقها وإنقاذها من الزوال.

➤ **التشخيص الوقائي:** يتم تنفيذه أو إجراءاته بصفة دورية ومنتظمة، حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية، والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية. إلا أن هناك أطراف لا تشتم العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلّة الضمان بالنسبة للمسيرين.¹

ثانيا- طرق التشخيص المالي

يسعى التشخيص المالي إلى تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وبغية الوصول إلى ذلك عادة ما يستخدم المسيرين مجموعة من الطرق نوجزها فيما يلي:

- **التشخيص التطوري:** يقوم التشخيص المالي على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية. و لإجراء هذه الدراسة، لا بد من أن تمتلك المؤسسة نظام معلومات محاسبي ومالي متطورا وفعالا، حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور و الاتجاه المستقبلي للوضعية المالية. و يركز التشخيص التطوري على العناصر التالية:²

➤ **تطور النشاط:** أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية، و وفقها يتم الحكم على نمو النشاط وهل يتطابق مع أهداف الشركة ومعطيات السوق أم لا؛

¹ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 24

² مختاري زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 65 - 66

👉 **تطور أصل المؤسسة:** تعتبر الأصول مجموع إمكانيات الشركة المادية والمالية والمعنوية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، وتعد مراقبة تطور هذه الإمكانيات ضرورية لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد أيضا مؤشرا استراتيجيا هاما للتعبير عن التوجه الاستراتيجي للشركة سواء كان توجهها نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق؛

👉 **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يقصد به هيكل دورة الاستغلال من العملاء الموردون والمخزونات، والتي تكون في مجملها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، حيث يتوجب على الشركة مراقبة تطور هيكل دورة الاستغلال عبر الزمن ومحاولة مقارنة نموها بنمو النشاط وهذا للحكم على مستوى الاحتياجات المالية؛

👉 **تطور الهيكل المالي:** يقصد بالهيكل المالي مختلف مصادر تمويل الشركة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومختلف مصادر الاستدانة. ويسمح التشخيص بمراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وإبراز مدى قدرة الشركة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وكذا مدى تأثير الاستدانة على المردودية؛

👉 **تطور المردودية:** يعتبر الهدف الاقتصادي الرئيسي للشركة هو تطور المردودية، حيث تعد ضمان بقاء و نمو و استمرارية الشركة حيث تعتبر المردودية مؤشرا مهما يستخدم في الحكم على أداء الشركة. وعليه، تمثل مراقبة تطور معدلات المردودية قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطويري وهذا باستخدام نسب المردودية وآلية الرفع المالي.

• **التشخيص المالي المقارن:** يرتكز هذا النوع من التشخيص على تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة بمؤسسات مماثلة في النشاط. وعليه، فالأساس الذي يعتمد التشخيص المالي المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة وذلك بناء على معطيات المؤسسة الرائدة في نفس القطاع باستخدام مجموعة من الأرصة والأدوات والمؤشرات المالية.¹

• **التشخيص المعياري:** يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه بدل مقارنة وضع المؤسسة بالمؤسسات الأخرى التي تنتمي لنفس القطاع، فإنه يتم اللجوء لاستخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة للقطاع من طرف مكاتب دراسات مختصة.²

المطلب الثالث: خطوات ونتائج التشخيص المالي

¹ زاهر عبد اللطيف عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 206 - 208

² إلياس بن ساسي، يوسف القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 71

أولاً- خطوات التشخيص المالي

يتم التشخيص المالي للمنشأة بموجب ترتيب الخطوات التالية:¹

- تحديد الهدف من التشخيص؛
- تحديد الفترة الزمنية التي سيتم تشخيصها؛
- اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه؛
- اختيار الأسلوب المناسب من أساليب التشخيص و التحليل؛
- معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التشخيص الذي تم اختياره؛
- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه؛
- تحديد مدى تجانس أو انحراف المنشأة عن المعيار المستعمل؛
- الاستنتاج المناسب من عمليات التشخيص؛
- وضع التوصيات و اقتراح الحلول الملائمة.

ثانياً- نتائج التشخيص المالي

بعد إجراء عملية التشخيص المالي، وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة، تصل هذه العملية في نهاية المطاف لاستنتاج جملة من النتائج أهمها:²

- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الأجل المحددة؛
- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين و المشتركين؛
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها من الأسهم في السوق المالية؛
- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة؛
- تحديد الأخطار، بما في ذلك الخطر المالي أو خطر الاستغلال؛
- اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة: قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح...إلخ؛
- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص؛

¹ محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 92- 93

² لحسن دردوري، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، تخصص مالية وحاكمة المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر،

- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية، الإنتاجية، التنموية والتوزيعية لفترة محل التشخيص؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها؛
- تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها؛
- القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة.

المبحث الثالث: أدوات التشخيص المالي

المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في شركات التأمين

يتم اتخاذ القرارات، عادة، بالاعتماد على مجموعة واسعة من المعلومات المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والقانونية، إلا أن المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل لأسباب عدة، كونها تعد أكثر موضوعية حيث تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية، كما أنها تقدم معلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والاستنتاج منها وغيرها من الأسباب الأخرى، وتضم القوائم المالية كل المعلومات التي تخص الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق.

- **الميزانية:** عرفت الميزانية في النظام المحاسبي المالي حسب المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 كالتالي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".¹ وتتمثل عناصر الأصول والخصوم فيما يلي:²

👉 **في الأصول:** التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول ضريبية، الزبائن والمدينين الآخرين و الأصول المماثلة (أعباء مقيدة سلفاً)، الخزينة.

¹ قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها و كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، القرار المؤرخ في 26 جويلية

2008، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 23

² عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص 155 - 156

في الخصوم: رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة، الخصوم غير الجارية،

الموردون و الدائنون الآخرون، خصوم الضريبة، المؤونات للأعباء و الخصوم المماثلة،

الخزينة السلبية(خزينة الخصوم).

جدير بالذكر في هذا الصدد أن كل شركات التأمين وإعادة التأمين ملزمة باحترام مدونة

الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي، إلا أنه يمكنها إضافة حسابات أخرى فرعية تتناسب وعملياتها

المحاسبية، من بين هذه الحسابات الفرعية نجد:¹

✓ **المخصصات التقنية:** هي مخصصات لمواجهة التزامات الشركة تجاه مؤمنها، مما يبين أنها

تمثل ديناً على عاتقها وتلتزم بتكوينها سنوياً لضمان حقوق المؤمن لهم؛

✓ **الحقوق التقنية:** يتعلق هذا العنصر بالحقوق المكتسبة من طرف شركات التأمين و التي

تخص معيدي التأمين نتيجة لمساهماتهم بالتزامات الشركة تجاه المؤمن لهم؛

✓ **الديون التقنية:** يسجل الديون والالتزامات الناتجة عن الكوارث والمصاريف قيد التسديد و

الأقساط المؤجلة تجاه المؤمن لهم؛

✓ **ديون تجاه المؤمن لهم:** يتضمن التسبيقات المستلمة عن الأقساط من قبل المؤمن لهم، و

الحساب الجاري للسماسة.

الجدول رقم 02: الميزانية - جانب الأصول

السنة المالية المقفلة في

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	اهتلاك الرصيد	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء (المنتوج الايجابي أو السلبي) تشبيات معنوية تشبيات عينية					

¹ حفايظية جلال، شيهب سلمى، دور التشخيص المالي في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" للفترة

(2011-2009)، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013، ص 63 - 64

					<p>أراضي مباني قيم التوظيفات المنقولة تشبيات عينية أخرى تشبيات ممنوح امتيازها تشبيات جاري انجازها تشبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة سندات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصول</p>
					مجموع الأصول غير الجارية
					<p>أصول جارية مؤهلات فنية لعمليات التأمين حصة التأمين الاقتراني المسندة حصة إعادة التأمين المسندة حسابات دائنة و استخدامات مماثلة المؤمنون وسطاء التأمين المدينون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخبزينة</p>
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

Source : Ministère de finance, CNC, avis n° 89 portant plan et règle de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Alger, 2011, p 78

الجدول رقم 03: الميزانية - جانب الخصوم

السنة المالية المقفلة في.....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس مال تم إصداره</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات و احتياطات-احتياطات مدمجة(1)</p> <p>فوارق إعادة التقدير</p> <p>فارق المعادلة(1)</p> <p>نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (1)</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة</p> <p>حصة ذوي الأقلية</p>
			مجموع رؤوس الأموال الخاصة
			<p>الخصوم غير جارية</p> <p>قروض وديون مالية</p> <p>ضرائب(مؤجلة ومرصود لها)</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات تقنية</p> <p>مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا</p>
			مجموع الخصوم غير الجارية
			<p>الخصوم الجارية</p> <p>أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين</p> <p>مؤونات فنية لعمليات التأمين</p> <p>ديون وموارد و حسابات ملحقه</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>
			مجموع الخصوم الجارية

Source : Ministère de finance, CNC, avis n° 89 portant plan et règle de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Alger, 2011, p 79

- **جدول حسابات النتائج:** يعرف بأنه ملخص لإيرادات ومصروفات المؤسسة خلال فترة مالية واحدة. تسمى أيضا قائمة الربح، لأنها تبين ربح الفترة من خلال مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها. وتحظى هذه القائمة باهتمام مستخدمي القوائم المالية، ذلك أنها تساعد المقرضين والمستثمرين على التنبؤ بمقدار التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها. بشكل عام، يعد رقم الربح الوارد في هذه القائمة مقياسا لمدى نجاح المنشأة و تقدمها، كما يشكل كذلك مقياسا لكفاءة الإدارة فيها.¹

الجدول رقم 04: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

صافي N-1	صافي N	اهتلاك الرصيد N	إجمالي N	ملاحظة	البيان
					اكتتاب على العمليات المباشرة أقساط مقبولة أقساط مكتتبية مؤجلة أقساط مقبولة مؤجلة
					1. أقساط مكتتبية للسنة
					خدمات (مطالبات) على العمليات المباشرة خدمات (مطالبات) بالموافقة
					2. خدمات (مطالبات) السنة
					عمولات مقبولة لإعادة التأمين عمولات مدفوعة لإعادة التأمين
					3. عمولات إعادة التأمين
					4. إعانات الاستغلال لنشاط التأمين
					5. هامش التأمين الصافي
					الخدمات و الاهتلاكات الأخرى أعباء المستخدمين

¹ محمود عبد الحليم الخليلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن،

					الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة الإنتاج المثبت المنتجات التشغيلية الأخرى أعباء التشغيلية الأخرى مخصصات الاهتلاكات و خسائر القيمة الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
					6. النتيجة التشغيلية
					المنتجات المالية الأعباء المالية
					7. النتيجة المالية
					8. النتيجة العادية قبل الضريبة (7+6)
					الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع المنتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
					9. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
					العناصر غير عادية-المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية-الأعباء (يطلب بيانها)
					10. النتيجة غير العادية
					11. النتيجة الصافية للسنة المالية
					حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
					12. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
					منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

Source : Ministère de finance, CNC, avis n° 89 portant plan et règle de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Alger, 2011, p 80

• **جدول التدفقات النقدية:** هو جدول يجعل من الممكن دراسة تطور الوضع المالي للمؤسسة من سنة إلى أخرى ومتابعة التدفقات التي تؤثر على الخزينة.¹ و يتضمن جدول تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج. ويتم عرض جدول تدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة و ما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية، كما يتضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية. يمكن تقديم وعرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة غير المباشرة أو بالطريقة المباشرة.²

➔ **الطريقة غير المباشرة:** يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب هذه الطريقة انطلاقاً من صافي الربح قبل الضرائب، ومن ثم يتم تعديل هذا الربح من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.³

الجدول رقم 05: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) من أجل: الاهتلاكات و المؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المؤونات التقنية (الحوادث والاشتراكات) تغير الحقوق، المؤمن، وسطاء التأمين والمتنازلين وآخرون تغير الديون، المؤمن، وسطاء التأمين والمتنازلين و آخرون نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (A)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة

¹ Jean-Claude BUONO, Finance d'entreprise, 2^{ème} édition, Editions d'organisation, Paris, France, 2001, p 220

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 166

³ صافي فلوح، تحليل القوائم المالية، مطبعة الروضة، دمشق، سوريا، 2009، ص 104

			التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع)(1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(B)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(C)
			تغير الخزينة للفترة(A+B+C)
			الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير الخزينة خلال الفترة

Source Ministère de finance, CNC, avis n° 89 portant plan et règle de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Alger, 2011, p 80

الطريقة المباشرة: لا تختلف طريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة عن الطريقة

غير المباشرة إلا في الجزء الخاص بالتدفقات النقدية من عمليات التشغيل فقط. أما فيما

يتعلق بالجزء الخاص من عمليات الاستثمار و من عمليات التمويل فإن طريقة الإعداد و

عرض المعلومات واحدة بموجب الأسلوبين.¹

الجدول رقم 06: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
			تحصيلات مقبوضة على أنشطة التأمين و إعادة التأمين

¹ صافي فلوح، مرجع سبق ذكره، ص 101

			مبالغ مدفوعة على أنشطة التأمين و إعادة التأمين المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(A)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(B)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(C)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغيرات أموال الخزينة للفترة(A+B+C)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة

Source : Ministère de finance, CNC, avis n° 89 portant plan et règle de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Alger, 2011, p 80

- جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. و المعلومات المطلوبة تخص الحركات المرتبطة بالنتيجة الصافية، تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال، المنتوجات و الأعباء المسجلة في رؤوس الأموال ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، عمليات الرسملة (ارتفاع، انخفاض، تسديدات،...) و توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.¹

الجدول رقم 07: جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج						

¹ قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، القرار المؤرخ في 26

جويلية 2008، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 26 - 27

						الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2

المصدر: قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، القرار

المؤرخ في 26 جويلية 2008، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص 37

- **ملحق الكشوف(القوائم المالية):** هو وثيقة تلخيصية، يعد جزء من القوائم المالية، يعطي تفسيرات مكملة للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للميزانية وحساب النتائج.¹ و هو يوفر معلومات إضافية عن الوضع المالي للمؤسسة لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة. و يوجد ثلاث أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية و هي:²

➤ عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها، وتقديم السياسات المحاسبية المتبعة مثل الاعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة الاهتلاك...؛

➤ تقديم أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية التي قد يحتاج فهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يمكن إبرازه في صلب القوائم المالية؛

➤ إبراز معلومات إضافية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية، وتعتبر ضرورية للعرض الصادق للمعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: التشخيص المالي بواسطة مؤشرات التوازن و النسب المالية في شركات التأمين

أولا- التشخيص المالي بواسطة مؤشرات التوازن

ترتب عناصر الميزانية في كتل متجانسة و هذا حسب السيولة بالنسبة للأصول و الاستحقاقية بالنسبة للخصوم، بالإضافة إلى مبدأ السنوية. و تحتوي الميزانية على الكتل الرئيسية التالية:

- **جانب الأصول:** أصول ذات طبيعة طويلة المدى، أصول ذات طبيعة قصيرة المدى.
- **جانب الخصوم:** خصوم ذات طبيعة طويلة المدى، خصوم ذات طبيعة قصيرة المدى.

¹ طاييب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR

(2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 157

² بن فرح زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية تحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 95

ومنه التوازن المالي يفترض بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى. بالمقابل الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى و هي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة، و بالتالي منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى، والتي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير.¹ ومن خلال هذه القاعدة، يتبين أن قاعدة التوازن المالي تركز على ما يلي:²

➤ **التوازن من أعلى الميزانية:** إن التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقيق في المؤسسة باعتبار أن الوقت في صالحها وأن الأصول الثابتة يمكن أن تتحول إلى سيولة نقدية قبل تاريخ استحقاق الديون.

➤ **التوازن من أسفل الميزانية:** هذا الأخير صعب التحقيق نظرا لأن الوقت ليس في صالح المؤسسة باعتبار أن استحقاقية الديون قصيرة الأجل لا تتماشى و سيولة الأصول المتداولة

ومن المؤكد أن قاعدة التوازن المالي وفق القاعدتين السابقتين تعتبر غير كافية لضمان السير الحسن للمؤسسة، لأن هناك بعض الاضطرابات و الاختلالات التي تحدث أثناء دورة الاستغلال، فهذا يستوجب على المؤسسة أن توفر جزءا ثابتا من الأموال الدائمة لتغطية التزامات دورة الاستغلال تقاديا لتلك الاضطرابات و الاختلالات وهذا الجزء يسمى بهامش الأمان وهو ما يعرف برأس المال العامل. ولدراسة التوازن المالي يتم الاعتماد على المؤشرات المذكورة في الجدول أدناه.³

الجدول رقم 08: مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	طريقة الحساب	الدالة
--------	--------------	--------

¹ ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017، ص 18

² حفايضية جلال، شيهب سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 72 - 73

³ بالاعتماد على مجموعة من المراجع أهمها:

- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 31 - 32
- زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 50 - 52
- حفايضية جلال، شيهب سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 75
- Béatrice & Francis Grandguillot, L'analyse financière ; analyse de l'activité et du risque d'exploitation, 22^{ème} édition, Edition Gualino, France, 2019, p 122

تستعين به المؤسسة في ابراز توازنها المالي في الأجل الطويل، ويظهر مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة فتكون بذلك قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم.	في الأجل الطويل: الأموال الدائمة - الأصول الثابتة في الأجل القصير: الأصول المتداولة- الديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل الدائم
يظهر الجزء من الأموال الخاصة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة.	الأموال الخاصة- الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
يدل على الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.	رأس المال العامل الصافي - رأس المال العامل الخاص	رأس المال العامل الأجنبي
يمثل ذلك الجزء من الأصول يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة أي العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال (القيم المتداولة و المستمرة).	مجموع الأصول المتداولة	رأس المال العامل الإجمالي
يمثل الفرق بين احتياجات الدورة وموارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر التمويل (هامش أمان مالي).	(الأصول المتداولة-النقدية)- (ديون قصيرة الأجل- السلفات المصرفية)	احتياجات رأس المال العامل BFR
تعبّر عن فائض أو عدم كفاية هامش الضمان المالي بعد تمويل متطلبات رأس المال العامل.	رأس المال العامل الدائم- احتياجات رأس المال العامل. أموال الخزينة-تسبيقات مصرفية	الخزينة TR

التفسير المالي لرأس المال العامل: هناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل و هي:¹

✓ رأس المال العامل موجب: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث

تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائضا

يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

¹ إلياس بن سامي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 103

✓ رأس المال العامل معدوم: يعني أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى لطويل، حيث نجحت في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض أو عجز.

✓ رأس المال العامل سالب: يشير إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويلية إضافية أو تقليص استثماراتها.

الحالات الممكنة للخزينة الصافية: تتمثل في ما يلي:¹

✓ الخزينة موجبة $T > 0$: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة تجمد من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح مشكل الربحية، وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظيم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية و تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد .

✓ الخزينة معدومة $T = 0$: في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل مساويا لاحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي.

✓ الخزينة سالبة $T < 0$: في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل أصغر من احتياج رأس المال العامل، وهذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها أي أنها في حالة عجز.

- جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد): يسمى جدول التمويل بجدول الموارد والاستخدامات كما يسمى بجدول التغيرات في القيم بالزيادة أو النقص والتي قد تكون موردا أو استخداما.² يتكون الجدول التمويلي من جزئين: يبين الجزء الأول الاستخدامات المستقرة و الموارد الدائمة ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل. أما الجزء الثاني فيبين التدفقات النقدية قصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة من و استخدامات كل منهم على حدى من جهة أخرى، ويتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.³

¹ تارقة عائشة، عبدي الله وردة، تقنيات تسبير الخزينة و انعكاساتها على ربحية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار للفترة (2014-2017))، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2019، ص 9

² بلعور سليمان محمد، التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016،

			التغير في الدائون الآخرين
			$B \quad \Delta BFR_{hex}$
			$(A+B=C) \quad \Delta BFR_G$
			*تغيرات الخزينة: التغير في المتاحات التغير في ديون الخزين
			$D \quad T_{NG}$
			$C+D \quad \Delta FR_{NG}$

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريسي، مرجع سبق ذكره، ص 131

ثانياً - النسب المالية في شركات التأمين

تعتبر النسب المالية أحد أدوات التشخيص المالي التي تقوم على أساس مجموعة من العلاقات المنطقية بين متغيرين لتشكيل رأي بخصوص قيمة الشركة. وقد زادت أهمية هذه النسب عندما أصبحت من المؤشرات الهامة المستخدمة في تحليل القوائم المالية للشركة الذي يبين لنا الأداء المالي للشركة واتجاه الأرباح فيها ومقدار السيولة ونقاط القوة ونقاط الضعف فيها. وعلى أساس هذه المعلومات، يمكن التنبؤ بحالات الفشل المالي وكذا التخطيط وإعداد الموازنات التخطيطية التي من الممكن الاستفادة منها في تقييم الأداء واتخاذ القرار والرقابة.¹ و فيما يلي شرح مبسط لكل نسبة من النسب المستخدمة كأدوات للتشخيص المالي.

- **نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول و الخصوم. وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل للأصول وتحقيق أعلى ربح ممكن.² و هناك العديد من المؤشرات الهامة في تحليل النشاط يمكن حصرها إجمالاً في الجدول التالي.

الجدول رقم 11: نسب النشاط في شركات التأمين

النسبة	العلاقة	التحليل
--------	---------	---------

¹ أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2015، ص ص 19-20.

² أيمن الشنطي، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، 2005، عمان، الأردن، ص 219.

الأقساط إلى الفائض	(صافي الأقساط المكتتبه/الفائض)*100	تعطي هذه النسبة مؤشرا عن التغير الذي حدث في اكتتاب الشركة، حيث أن التغير الكبير فيه سواء بالزيادة أو النقصان يرجع إلى عدم استقرار نشاط الشركة و الحد المقبول بالمجال -33% و +33%
نمو الأقساط (التغير في الاكتتاب)	(صافي الأقساط المكتتبه للعام الحالي- صافي الأقساط المكتتبه للعام السابق/ صافي الأقساط المكتتبه للعام السابق)*100	تشير إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين، المعدل المقبول لهذه النسبة هو أكثر من 50%.
الاحتفاظ بأقساط التأمين	الأقساط الصافية المكتتبه/ إجمالي الأقساط	من خلالها يتم حساب كل التكاليف المدفوعة لتحقيق رقم أعمال الشركة.
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	مصاريف التسيير/ رقم الأعمال الإجمالي	من خلالها يتم حساب كل التكاليف المدفوعة لتحقيق رقم أعمال الشركة.
تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية للدورة الحالية	من خلال هذه النسبة نقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير و تحقيق نتيجة استغلال موجبة.
التوظيفات المالية	النواتج المالية / التوظيفات المالية	معرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.

المصدر: سعيدة رحيش، استخدام مؤشرات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية في شركات التأمين الجزائرية (دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2014-2019)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي لإليزي، الجزائر، 2021، ص 136 - 137

- نسب السيولة: تهدف إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية

العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى.¹ ومن أهم هذه النسب ما هو مذكور في الجدول التالي

الجدول رقم 12: نسب السيولة في شركات التأمين

التفسير	العلاقة	النسبة
وعادة تفوق 0.5 في المؤسسات الصناعية (الإنتاجية) وعكس ذلك في المؤسسات التجارية.	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	سيولة الأصول
يجب أن لا تقل عن الواحد لأنه في هذه الحالة تصبح المؤسسة في حالة سيئة و يجب عليها إعادة النظر في السياسة المالية المعتمدة.	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	السيولة العامة
تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل.	(القيم الجاهزة + القيم القابلة للتحصيل) / الديون قصيرة الأجل	السيولة المختصرة
لمعرفة ومقارنة مبلغ السيولة الموجود تحت تصرف المؤسسة و بين الديون قصيرة الأجل. و يجب أن تكون النسبة أقل أو تساوي الواحد، و إذا كانت أكبر من الواحد يجب البحث عن أسباب تراكم القيم الجاهزة و العمل على استعمالها في احتياجات الدورة.	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	السيولة الجاهزة

¹ حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص 43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: لغزال عبد العزيز، رحموني عبد السلام، التشخيص المالي في شركات التأمين، دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين الشامل - وكالة أدرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص 35 - 36

- **نسب الملاءة المالية:** وتعني قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، وتتمتع بأهمية خاصة في مجال التأمين تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها تعتبر وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة و لا يتحقق خلالها.¹ يقدم الجدول المذكور أدناه أهم نسب الملاءة المالية كونها تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية، وتحسب كما يلي:

الجدول رقم 13: نسب الملاءة المالية لشركات التأمين

النسبة	العلاقة	التحليل
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات	تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو الإفلاس.
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية	الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة	تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.
علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات	رأس المال الحر / إجمالي الاستثمارات	تعبّر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة	تمثل مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة لأصولها الثابتة
التعويضات للديون التقنية	التعويضات / الديون التقنية	تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الواحد (1) الصحيح.
هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه	هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه	يجب أن تكون أكبر من 100%.

¹ سليمة طبايبيبة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات

المصدر: سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد6، العدد16،30 سبتمبر 2011، ص 81.

- **نسب المردودية:** تعرف على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية مقارنة بالإمكانية والوسائل التي سخرت إلى تحقيقها. ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسيلة التي خصصت لتحقيقها.¹ ومن هذا المنطلق نذكر أهم النسب الأكثر استخداما في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: نسب المردودية لشركات التأمين

النسبة	العلاقة	التحليل
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	تعبر عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من الأموال الخاصة.
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	تقيس صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد مستثمر ضمن الأصول
المردودية التجارية	نتيجة الدورة/ رقم الاعمال خارج الرسم	والتي يعبر عنها بالنسبة لرقم الأعمال و عموما بالنسبة للنشاط.

المصدر: هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات " CAAT"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 180 - 181

- **نسب الهيكلية المالية:** تقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل المؤسسة، بعبارة أخرى تقيس مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها العام على أموالها الخاصة و على أموال الغير، وتتمثل أساسا فيما هو مذكور في الجدول أدناه:²

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 214

² بالاعتماد على مجموعة من المراجع أهمها:

- إيمان خلفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 86

الجدول رقم 15: نسب الهيكلية المالية لشركات التأمين

النسبة	العلاقة	الدلالة
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / (خصوم جارية + خصوم غير جارية)	تفيد هذه النسبة في المقارنة بين أموال المؤسسة و الأموال المقترضة من الغير بمختلف آجالها، أي أنها تفيد في إظهار أهمية إجمالي الأموال المقترضة من الغير بالنسبة للأموال.
الديون التقنية	الديون التقنية / مجموع الخصوم	تقيس لنا هذه النسبة مدى كفاية أموال الشركة سواء الخاصة أو المقترضة للوفاء بالديون و الالتزامات تجاه المؤمن لهم.
التوظيفات	التوظيفات / مجموع الأصول	تقيس هذه النسبة مدى استفادات الشركة من عمليات التوظيف الخارجي لأموالها في الأسواق المالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين

- **نسب التمويل** : تسمح هذه النسب بدراسة و تحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة، وتتمثل فيما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: نسب التمويل لشركة التأمين

النسبة	العلاقة	الدلالة
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	يمكن تمييز ثلاث حالات لهذه النسبة: فإذا كانت مساوية للواحد، فهذا يعني انعدام رأس المال العامل. أما إذا كان أكبر من الواحد، فيعني أن الأموال الدائمة تفوق الأصول الثابتة، ومن ثمة وجود رأس المال العامل. أما في حالة ما إذا كانت أقل من الواحد، فهذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة و بالتالي فإن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل.

- سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مرجع

سبق ذكره، ص 92

<p>إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني هذا أن المؤسسة تمول كل أصولها بواسطة أموالها الخاصة إذا كانت مساوية للواحد فمعنى هذا أن الأموال الخاصة تعادل الأصول الثابتة إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال وهذا غير جيد للمؤسسة.</p>	<p>الأموال الخاصة / الأصول الثابتة</p>	<p>نسبة التمويل الخاص</p>
<p>و يهتم بهذه النسبة المقرض و هذا لمعرفة مدى ضمان أمواله فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كانت هناك ضمانات أكثر لديون الغير، و يستحسن أن لا تزيد عن 0.5</p>	<p>مجموع الديون / مجموع الأصول</p>	<p>قابلية السداد</p>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: لغزال عبد العزيز، رحموني عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 35

- 36

الخلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى المفهوم الشامل للتشخيص على أنه أداة لكشف نقاط القوة ونقاط الضعف في كل جوانب نشاط الشركة، كما تطرقنا إلى الأقسام الرئيسية للتشخيص وإبراز أهمية التشخيص بالنسبة للمؤسسة وكذا الأطراف المستفيدة من التشخيص.

وتوصلنا من خلال دراسة التشخيص المالي باستخلاص مفهومه على أنه عملية لتحليل الوضع المالي للشركة من خلال أدوات وأساليب مالية مختلفة بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف للشركة ومعرفة أهدافه وأنواع التشخيص المالي وأهم الطرق المستخدمة هي التشخيص التطوري، المقارن والمعياري، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي من تحليل القوائم المالية واستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الفصل الثالث

دراسة حالة – الصندوق الوطني للتعاون

الفلاحي **CRMA** قائمة

مقدمة

يعتبر نشاط التأمين من أهم الأنشطة التي يقوم عليها الاقتصاد في الجزائر، لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية، وبعد تعرضنا إلى الجانب النظري من هذه الدراسة المتواضعة والذي تضمن عرضاً نظرياً لمختلف أدوات التشخيص المالي، فلا بد من وجود فصل تطبيقي يعكس المحتوى النظري، فارتأينا لإجراء دراسة تطبيقية خصت الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA - قالمة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: تم فيه التعرف على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال إعطاء لمحة شاملة عليه، تضمنت الهيكل التنظيمي الخاص به والمنتجات التي يقوم الصندوق بتأمينها؛

المبحث الثاني: خصص لدراسة التشخيص المالي عن طريق القوائم المالية؛

المبحث الثالث: خصص هو الآخر لدراسة التشخيص المالي و لكن عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المبحث الأول: تقديم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA

المطلب الأول: لمحة تاريخية و تعريف الصندوق

أولاً- اللمحة التاريخية

للتعاون الفلاحي أكثر من قرن من الوجود، حيث تأسست أولى الوكالات المحلية للتعاون الفلاحي منذ 1901، والتي مارست التأمينات المنبثقة عام 1904 بالجزائر العاصمة. و قد تم إنشاء آنذاك 16 وكالة بين الفترة 1906 و 1912، و بحلول عام 1907 و 1912 تأسست أولى الوكالات المحلية للتأمين وإعادة التأمين، الوكالة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ضد البرد والوكالة المحلية ضد الحرائق والحوادث. و قد تم توحيد الوكالتين عام 1919 واستحداث الوكالة المحلية للتأمين وإعادة التأمين للتعاون الفلاحي لشمال إفريقيا. هذه الأخيرة اتحدت مع الوكالة المحلية للتعاون الاجتماعي الفلاحي التي تأسست عام 1949 و مع وكالة التعاون الفلاحي للمعاشات التي تأسست عام 1958 لتتشيء تبعا للأمر رقم 64/72 الصادر بتاريخ 1974/12/02 لتأسيس التعاون الفلاحي والوكالة الوطنية للتعاون الفلاحي.

خلال هذه الفترة، في مجال التمويل الفلاحي، تم حل وكالات القرض الفلاحي التعاوني عام 1968، وحوالت نشاطاتها وأملكها إلى البنك الوطني الجزائري (قسم تمويل الفلاحة)، ثم تم تحويل هذه النشاطات مرة أخرى لكيان تم إنشائه عام 1980 و سمي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبعد تحويل، عام 1995، التأمين الاجتماعي والمعاشات للوكالة الوطنية للتعاون الفلاحي إلى الوكالة الوطنية للتأمين الاجتماعي والوكالة الوطنية للمعاشات، فإن القوانين لشهر أبريل 1995 (أمر رقم 97_95 لـ 01 أبريل 1995 متمم بالأمر رقم 99-273 لـ 30/11/1999) الذي وسع مهام الوكالة الوطنية للتعاون الفلاحي زيادة على التأمينات الاقتصادية.

ثانيا- تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA "وكالة قائمة"

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بقائمة هو واحد من الصناديق الـ 71 الموزعة عبر كامل التراب الوطني، ومسير ماليا من طرف قوانين و لوائح " 72/64 بتاريخ 03-1972 " للقانون القضائي 1983. كل أعضائه يمثلون الجمعية العامة للشركاء المؤسسين الذين هم جزء من المجتمع، و يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات لممثليهم. ويرتكز نشاط الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي على تأمين الأخطار الموجودة في منطقة قائمة والمرتبطة بصفة ضمنية بالمهنة الفلاحية وملحقاتها، لكن مع عدم تقديم خدماته للذين ليست لهم علاقة مع المهنة الفلاحية.

الفصل الثالث دراسة حالة - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي قالمة

يقع الصندوق في 4 شارع سويداني بوجمعة قالمة، و قد قام بفتح أبوابه لأول مرة يوم 27 أفريل 1964. بدأ نشاطه في 07 أوت من نفس السنة، ويحتوي على مناصب الشغل التالية:

✓ رئيس مجلس الإدارة؛

✓ المدير؛

✓ رئيس مديرية المحاسبة؛

✓ مصلحة الإنتاج؛

✓ رئيس مصلحة الحوادث(المنكوبين)؛

✓ السكرتاريا؛

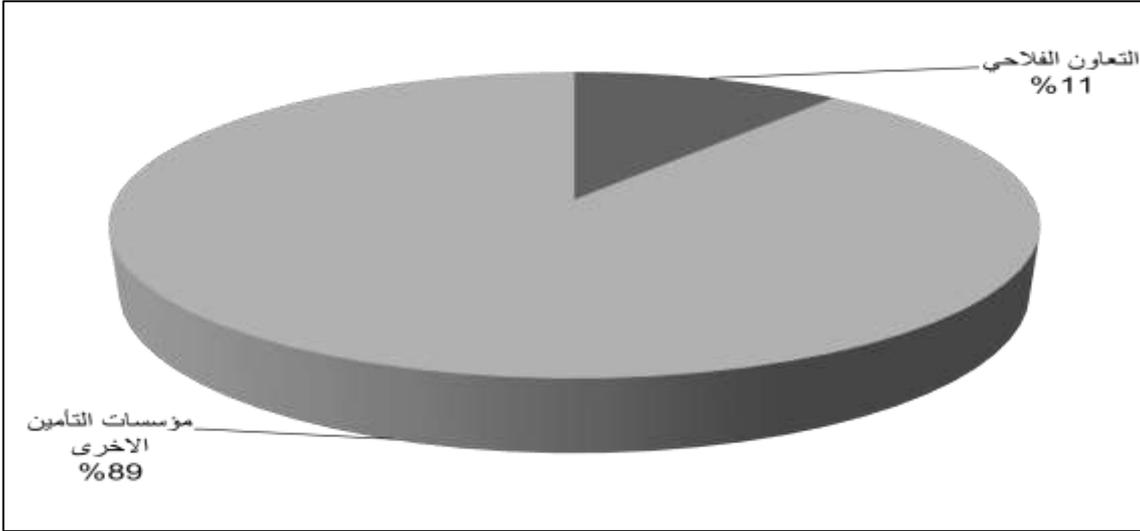
✓ رئيس مصلحة الإعلام الآلي.

المطلب الثاني: موقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في سوق التأمينات وهيكله التنظيمي

أولاً- موقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في سوق التأمينات

يقدر رقم الأعمال المحقق من قبل التأمين ضد الأضرار في مجال التأمينات بـ 121,6 مليار دينار جزائري، مقابل 119,2 مليار دينار جزائري خلال الفترة نفسها سنة 2016، ما يمثل ارتفاعا يعادل 2%، والذي يعكس مبلغ 243 مليون دينار جزائري.

الشكل رقم 04: موقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في سوق التأمينات



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الصندوق

انتقل إنتاج التأمينات الفلاحية من 3,376 مليار دج بتاريخ 2016/12/31 إلى 2,630 مليار دج بتاريخ 2017/12/31، ما يعادل انخفاضا بنسبة 22% المساوية لـ 746 مليون دج. وتحفظ مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في مجال التأمينات ضد الأخطار الفلاحية لقطاع التأمينات ضد الأضرار بالحصة الكبرى بنسبة 75%.

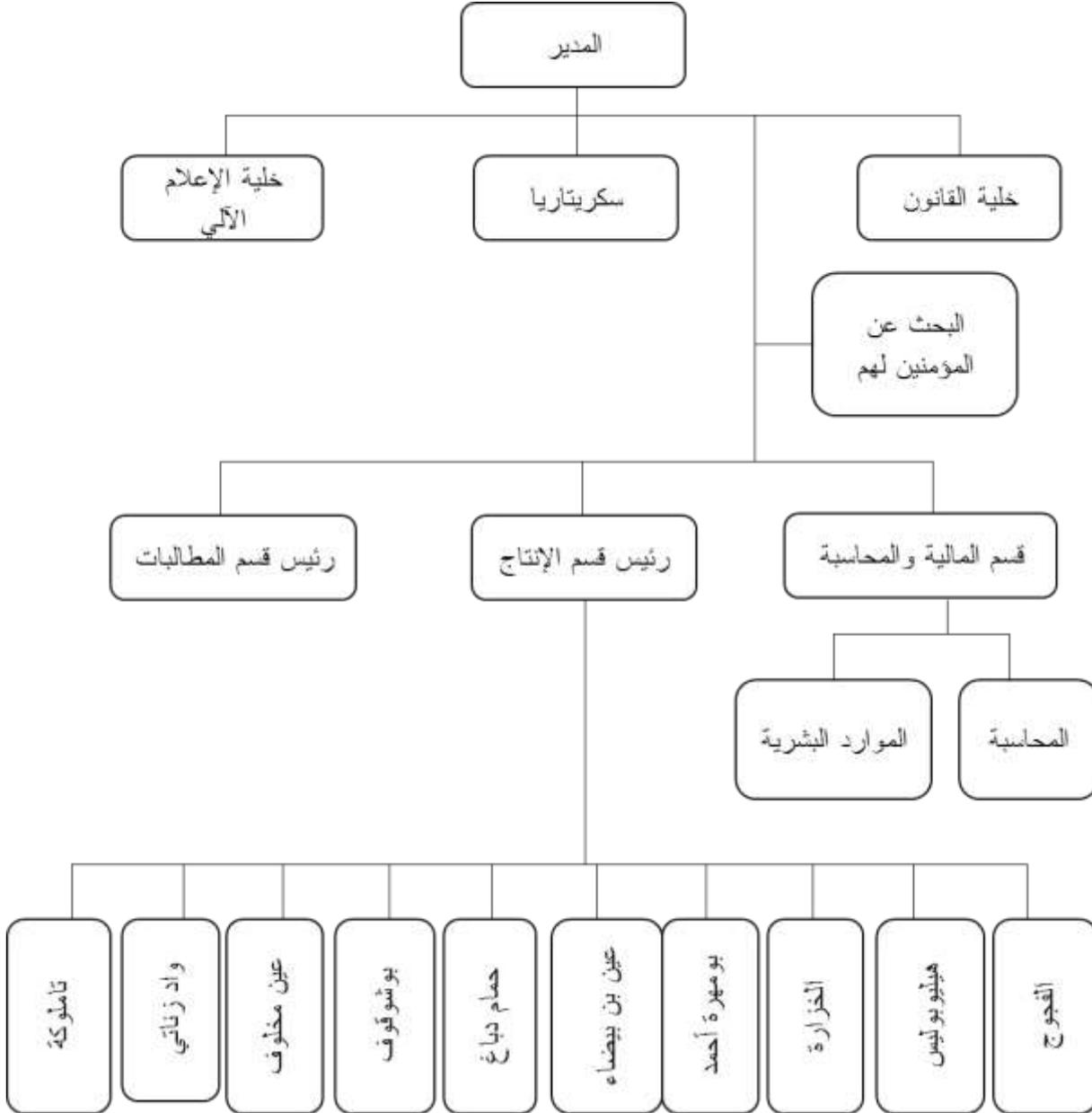
ثانيا - الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والمنتجات التأمينية المسوقة من قبله

الفصل الثالث دراسة حالة - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي قالمة

• الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

فيما يلي شكل الهيكل التنظيمي كما هو موضح أسفله

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي



المصدر: وثائق داخلية للصندوق

• المنتجات التأمينية المسوقة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

تتمثل أهم المنتجات التأمينية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في العناصر الأساسية

المذكورة في الجدول التالي

الجدول رقم 17: المنتجات التأمينية المسوقة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

متعدد الأخطار المهنية	أخطار الحرائق، المسؤوليات والأخطار المختلفة	تأمين السيارات	التأمينات الحيوانية	التأمينات النباتية
* تأمين النقل والأخطار المتعددة المختلفة: - البضائع المنقولة عن طريق البر (عمومي). - البضائع المنقولة عن طريق البر (خاص). - البضائع المنقولة عن طريق البحر. - البضائع المنقولة عن طريق الجو. - التأمين البحري لهيكل سفينة الصيد البحري. - المسؤولية المدنية للناقل الأرضي.	- الحريق. - ضياع المستثمر بعد الحريق. - الكوارث الطبيعية. - أضرار تسرب المياه. - المسؤولية المدنية عن المنتجات السامة. - المسؤولية المدنية العشرية. - أخطار الإعلام الآلي، الأنظمة الصغيرة و الكبيرة. - كسر الآلات. - ضياع المستثمر بعد كسر الآلات. - كل أخطار الورشات.	- السيارات الخاصة (للفرد). - العتاد الفلاحي. - وثيقة التأمين الحدودية للسيارات. - سحب السيارات. - البطاقات الرمادية	* تأمين متعدد الأخطار: - الأبقار. - الأغنام. - الدواجن. - الديك الرومي. - النحل. - الجمال. - الخيول. - الماعز. - الأرناب. - الأحياء المائية في المربيات	* تأمين: - حريق المحاصيل - ضد البرد - مشاتل الأشجار و الكروم في الحقول. - شبكة الري المستثمرة. - إعادة تشجير الغابات. - المشاتل الغابية. - الشامل للحبوب. - ضياع الحبوب المسقية. - المستثمرات الفلاحية . - متعدد الأخطار للبيوت البلاستيكية. * تأمين متعدد المخاطر :

<ul style="list-style-type: none"> - تأمين قوارب - النزهة - الاستجمام. 	<ul style="list-style-type: none"> - كل أخطار - التركيب. - السرقة. - كسر الزجاج. - المسؤولية - المدنية العامة. - ضياع المنتجات - في مخازن - التبريد. - متعدد الأخطار - المنزلية - البسيطة. 			<ul style="list-style-type: none"> - للبيوت - البلاستيكية. - بطاطا. - الطماطم - الاصطناعية. - نخيل التمور. - الأشجار المثمرة. - كروم. - أشجار الزيتون. - أشجار - الحمضيات. - البصل و الثوم.
---	--	--	--	---

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الصندوق

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للصندوق وفقا للقوائم المالية خلال الفترة

2015 - 2017

المطلب الأول: الميزانية المالية للصندوق

الفصل الثالث دراسة حالة - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي قائمة

أولاً- الميزانية المالية المفصلة

الجدول رقم 18: ميزانية الأصول

2017	2016	2015	الأصول
			<u>الأصول غير الجارية</u>
00,00	00,00	00,00	أو فارق بين الاقتناء (المنتوج الإيجابي السلبي)
1494629,25	1496661,49	1498630,73	تثبيات معنوية تثبيات عينية:
320000,00	320000,00	320000,00	أراضي
500317,67	527995,47	555673,27	مباني
00,00	00,00	00,00	قيم التوظيفات المنقولة
11967580,30	5618411,95	621669,26	تثبيات عينية أخرى
00,00	00,00	00,00	تثبيات ممنوح امتيازها
00,00	00,00	00,00	تثبيات جاري إنجازها
			تثبيات مالية:
00,00	00,00	00,00	سندات موضوعة موضع معادلة
31632728,95	31632728,95	31632728,95	سندات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			سندات أخرى مثبتة
00,00	00,00	00,00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
00,00	00,00	00,00	ضرائب مؤجلة على الأصول
1534744,60	1605859,13	1470092,67	الأموال أو الأوراق المالية المودعة لدى
00,00	00,00	00,00	المتنازعين
47450063,77	41201656,99	41728794,88	مجموع الأصول غير الجارية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الصندوق (أنظر الملحقات)

أصول جارية			
			مؤهلات فنية لعمليات التأمين:
00,00	00,00	00,00	حصة التأمين الاقتراني المسندة
115305184,98	118678447,36	111477497,12	حصة إعادة التأمين المسندة
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة:
			حملة الوثائق ووسطاء التأمين
109505184,98	107808520,79	121684601,39	مدينون آخرون
69958361,55	58566575,44	47534325,25	الضرائب وما شابهها
00,00	00,00	24532,02	حسابات دائنة أخرى واستخدامات
00,00	00,00	00,0	مماثلة
			الموجودات وما شابهها:
00,00	00,00	00,00	الأموال الموظفة والأصول المالية
			الجارية الأخرى
28162351,39	43336526,94	42070283,66	الخبزينة
322931650,33	328390070,53	322791239,44	مجموع الأصول الجارية
370381714,10	369591727,52	364520034,32	المجموع العام للأصول

جدول رقم 19: ميزانية الخصوم

2017	2016	2015	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
9626000,00	9314000,00	9002000,0	رأس مال تم إصداره

الفصل الثالث دراسة حالة - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي قائمة

00,00	00,00	00,00	رأس مال غير مستعان به
124628371,50	124628371,50	124628371,50	علاوات واحتياطات (احتياطات مدمجة (1)
00,00	00,00	00,00	فوارق إعادة التقدير
00,00	00,00	00,00	فارق المعادلة (1)
2895945,36	-12704412,48	13894399,57	النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع (1)
-89398863,83	-76694451,35	-90588850,92	رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد:
			- حصة الشركة المدمجة
			- حصة ذوي الأقلية
47751453,03	44543507,67		مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية
00,00	00,00	00,00	قروض وديون مالية
00,00		00,00	ضرائب (مؤجلة أو مرصود لها)
00,00	00,00	00,00	ديون أخرى غير جارية
5982582,99	6476293,38	9305060,48	مؤهلات تقنية
9596180,46	6437277,52	5921444,15	مؤهلات ومنتجات مسجلة مسبقا
15578763,45	12913570,90	15226504,63	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
00,00	00,00	00,00	أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين
162859370,70	165523887,61	158852190,27	مؤهلات فنية لعمليات بالتأمين:
			- العمليات المباشرة
00,00	00,00	00,00	- مقبولات
			ديون وموارد حسابات ملحقة:
00,00	00,00	00,00	- المعينون والحسابات ذات الصلة
	13423983,18	9136142,02	- حملة الوثائق ووسطاء التأمين
99740427,23	90750495,05	77185767,27	ضرائب
43375447,16	42436283,11	45439921,63	ديون أخرى
1076252,53		1743,587,35	خزينة سلبية

الفصل الثالث دراسة حالة - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي قالمة

307051497,62	312134648,95	292357609,54	مجموع الخصوم الجارية
370381714,10	369591727,52	364520034,32	مجموع عام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الصندوق (أنظر الملحقات)

ثانيا- الميزانية المالية المختصرة للصندوق

جدول رقم 20: الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول

التغير %	2017	التغير %	2016	2015	الأصول
15,17%	47450063,77	-1,26%	41201656,99	41728794,88	الأصول غير جارية
					الأصول الجارية:
3,41%	294769298,9	1,54%	285053543,6	280720955,8	قيم محققة
-35,01%	28162351,39	3,01%	43336526,94	42070283,66	قيم جاهزة
-1,66%	322931650,3	1,73%	328390070,5	322791239,4	مجموع الأصول الجارية
0,21%	370381714,1	1,39%	369591727,5	364520034,3	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الميزانية المالية

جدول رقم 21: الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم

التغير %	2017	التغير %	2016	2015	الخصوم
					الأموال الدائمة:
7,20%	47751453,03	-21,77%	44543507,67	56935920,15	الأموال الخاصة
20,64%	15578763,45	-15,19%	12913570,9	15226504,63	الخصوم غير جارية
10,22%	63330216,48	-20,38%	57457078,57	72162424,78	مجموع الأموال الدائمة
-1,63%	307051497,6	6,76%	312134649	292357609,5	الخصوم الجارية
0,21%	370381714,1	1,39%	369591727,5	364520034,3	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الميزانية المالية

التحليل

• تحليل جانب الأصول

⇒ الأصول غير الجارية (الثابتة)

عند مقارنة الأصول غير الجارية للسنوات الثلاث 2015، 2016، 2017 على التوالي يمكن ملاحظة أنها قد انخفضت من سنة 2015 أين بلغت 41728794,88 دج لتصل سنة 2016 إلى 41201656,99 دج ثم ارتفعت سنة 2017 لتبلغ قيمتها 47450063,77 دج، ويعود الانخفاض الحاصل في 2016 إلى ارتفاع قيمة الضرائب على الأصول مع انخفاض في قيمة الأصول التي تم اقتنائها خلال السنوات الثلاث المتتالية، ثم في سنة 2017 ترتفع قيمة الأصول غير الجارية مجدداً، وذلك بسبب انخفاض قيمة الضرائب على الأصول، نلاحظ أيضاً من خلال الميزانية أن الصندوق لا يمتلك مشاريع قيد الإنجاز

☞ الأصول الجارية (المتداولة)

من خلال الميزانية المختصرة التي تضم السنوات الثلاث، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة ارتفعت من سنة 2015 إلى 2016 بنسبة 1,39% ثم انخفضت قيمة هذه الأصول في سنة 2017 لتصل لنسبة تغير -1,66%، ويمكن التطرق إلى عناصر الأصول المتداولة بالتحليل على النحو التالي:

- ✓ **قيم الاستغلال:** بما أن المؤسسة غير إنتاجية او صناعية بل مالية فإنها لا تمتلك مخزون.
- ✓ **قيم محققة:** شهدت هذه الأخيرة ارتفاعاً محسوساً من سنة 2015 أين بلغت 280720955,8 دج لتصل سنة 2016 إلى 285053543,6 دج حيث كان هذا الارتفاع بنسبة 1,54% لتصل سنة 2017 إلى 294769298,9 دج بنسبة تغير تقدر بـ 3,41% .
- ✓ **القيم الجاهزة:** هذه الأخيرة نجدها تتمثل في الخزينة فقط، حيث نلاحظ أنها ارتفعت من 42070283,66 دج سنة 2015 إلى 43336526,94 دج في سنة 2016 بنسبة تغير تقدر بـ 3,01% ثم انخفضت قيمة القيم الجاهزة سنة 2017 لتصل إلى 28162351,39 دج بنسبة تغير -35,01% .

• تحليل جانب الخصوم

☞ الأموال الدائمة

بعد مقارنةنا للأموال الدائمة للثلاثة سنوات، لاحظنا انخفاض في قيمة الأموال الدائمة من سنة 2015 قيمة 72162424,78 دج لتصل سنة 2016 57457078,57 دج، هذا الانخفاض يمكن أن يكون ناتجا عن انخفاض في قيمة المؤونات وقيمة نتيجة الدورة. في سنة 2017 نلاحظ ارتفاع قيمة الأموال الدائمة لتصل 63330216,48 دج وهذا راجع لارتفاع قيمة نتيجة الدورة.

☞ **الأموال الخاصة**

نلاحظ انخفاض في الأموال الخاصة بين السنتين 2015 و2016 بمقدار تغير قدره 21,77% وذلك بسبب ظهور نتيجة دورة سالبة (خسارة) في سنة 2016، ثم في سنة 2017 ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لتصل 47751453,03 دج بمقدار تغير قدره 7,20% بسبب تحصل الصندوق على نتيجة دورة إيجابية.

☞ **الخصوم غير جارية (الديون طويلة الأجل)**

نلاحظ انخفاض في قيمة الخصوم الغير جارية من 15226504,63 دج سنة 2015 لتصل إلى 12913570,9 دج سنة 2016 بنسبة تغير سالبة 15,19% و ذلك بسبب انخفاض في قيمة المؤونات التقنية، ثم ترتفع قيمة الخصوم غير جارية سنة 2017 لتصل إلى 15578763,45 دج بنسبة تغير قدرها 20,64%.

☞ **الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)**

نلاحظ أن قيمة الخصوم الجارية سنة 2015 قدرت بـ 292357609,5 دج لترتفع و تصبح 312134649 دج سنة 2016 بنسبة تغير قدرها 6,76% و ذلك لانعدام الخزينة السلبية، ثم سنة 2017 تنخفض قيمة الخصوم الجارية لتصل إلى 307051497,6 دج بنسبة تغير قدرها - 1,63% و هذا الانخفاض راجع لظهور الخزينة السلبية.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

الجدول رقم 22: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

التغير %	2017	التغير %	2016	2015	البيان
----------	------	----------	------	------	--------

الفصل الثالث دراسة حالة - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي قائمة

- 0.025	89136094,13	- 0.03	91493047,99	94647097,05	1. أفساط مكتتبة لسنة
- 0.224	23713394,92	0.011	30581263,15	30234019,18	2. خدمات (مطالبات) السنة
0	0	0	0	0	3. عمولات إعادة التأمين
0	0	0	0	0	4. إعانات الاستغلال لنشاط التأمين
0.074	65422699,21	- 0.054	60911784,84	64413077,87	5. هامش التأمين الصافي
- 1.257	2966523,81	- 1.87	-11530012,88	13281622,2	6. النتيجة التشغيلية
- 0.552	-60578,45	3.83	-135279,8	-28000	7. النتيجة المالية
- 1.249	2905945,36	- 1.88	-11665292,68	13253622,2	8. النتيجة العادية قبل الضريبة (6+7)
- 1.211	2895945,36	- 2.05	-13712446,23	13039444,91	9. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
- 1	0	0.179	1008032,43	854954,66	10. النتيجة غير العادية
- 1.227	2895945,36	- 1.914	-12704413,8	13894399,57	11. النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الصندوق (أنظر الملحقات)
التحليل

من خلال جدول حسابات النتائج، نستخلص الملاحظات التالية:

✓ **هامش التأمين الصافي:** نلاحظ أن هامش التأمين الصافي يظهر بقيمة موجبة خلال السنوات الثلاث حيث قدر بـ 64413077.87 دج في سنة 2015 بينما انخفض إلى 60911784.84 دج في سنة 2016 بمعدل انخفاض قدره 5.43% و هذا راجع لانخفاض الأفساط المكتتبة في ظل ثبات مطالبات السنة، بينما نلاحظ زيادة من جديد في سنة 2017 حيث أصبحت تقدر بـ 65422699.21 دج بمعدل زيادة قدره 7.4% بالرغم من أن الأفساط المكتتبة لهذه السنة انخفضت أكثر من السنتين السابقتين، إلا أن الزيادة راجعة لانخفاض مطالبات السنة حيث أصبحت 23713394.92 دج.

- ✓ نتيجة الاستغلال: نلاحظ أن النتيجة التشغيلية موجبة خلال سنة 2015 حيث قدرت بـ 13281622.2 دج بينما انخفضت النتيجة التشغيلية لتصبح سالبة في السنة الموالية أي 2016 لتصل لقيمة -11530012.88 دج بمعدل انخفاض قدره 1.86% و هذا راجع لانخفاض المنتوجات التشغيلية الأخرى وزيادة مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة. بينما نلاحظ رجوع النتيجة التشغيلية موجبة لسنة 2017 من جديد بقيمة 2966523.81 دج و هذا راجع لزيادة المنتوجات التشغيلية الأخرى و الاسترجاعات عن خسائر القيمة.
- ✓ النتيجة المالية: نلاحظ أن النتيجة المالية سالبة خلال السنوات الثلاث 2015، 2016 و 2017 وهذا راجع لانعدام المنتوجات المالية.
- ✓ النتيجة الصافية: حقق الصندوق نتيجة موجبة في سنة 2015 بقيمة 13894399,57 دج ثم واجه خسائر في سنة 2016 قدرت بـ 12704413,8- دج، لكن خلال السنة الموالية أي 2017 حقق نتيجة موجبة وبالرغم من أنها منخفضة قدرت بـ 2895945,36 دج.

المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية

أولاً- مؤشرات التوازن المالي

- **مختلف رؤوس الأموال العاملة:** من أجل معرفة ما إذا كان الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي متواز مالياً أو لا، لابد من حساب رأس المال العامل انطلاقاً من ميزانية المالية للصندوق للفترة (2015-2017)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 23: مختلف رؤوس الأموال العاملة

2017	2016	2015	البيان / السنوات
63330216,48	57457078,57	72162424,78	في الأجل الطويل: الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
47450063,77	41201656,99	41728794,88	
15880152,71	16255421,58	30433629,9	رأس المال العامل الدائم
322931650,3	328390070,5	322791239,4	في الأجل القصير: الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل
307051497,6	312134649	292357609,5	
15880152,68	16255421,55	30433629,86	رأس المال العامل الدائم
47751453,03	44543507,67	56935920,15	الأموال الخاصة- الأصول الثابتة
47450063,77	41201656,99	41728794,88	
301389,26	3341850,68	15207125,27	رأس المال العامل الخاص

15880152,71	16255421,58	30433629,9	رأس المال العامل الدائم - رأس المال العامل الخاص
301389,26	3341850,68	15207125,27	
15578763,45	12913570,9	15226504,63	رأس المال العامل الأجنبي
322931650,3	328390070,5	322791239,4	رأس المال العامل الإجمالي: مجموع الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانيات المالية للصندوق

من خلال النتائج المحصل عليها من الجدول، يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

- ✓ بالنسبة لرأس المال العامل الدائم: نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث لكن مع وجود انخفاض كبير وهذا راجع لزيادة الديون قصيرة الأجل. مع هذا، يمكن القول أن الصندوق يملك هامش أمان يواجه به مواعيد استحقاق هذه الديون.
- ✓ بالنسبة لرأس المال العامل الخاص: نلاحظ بأنه موجب خلال فترات الدراسة، لكنه في انخفاض حاد ومستمر وهذا يدل على أن الأموال الخاصة للصندوق غير كافية لتمويل أصوله غير الجارية مما يدفعه للجوء للموارد المالية الأجنبية.
- ✓ بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: نلاحظ بأن رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الصفر خلال السنوات الثلاث 2015، 2016 و 2017 وهذا يدل على أن الصندوق لجأ بالفعل للموارد الأجنبية لتنشيط العملية التأمينية و ذلك لعدم اكتفائه بالأموال الخاصة.
- ✓ بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ بأنه في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على اتساع حجم النشاط التأميني.

• احتياجات رأس المال العامل BFR

جدول رقم 24: احتياجات رأس المال العامل BFR

2017	2016	2015
------	------	------

الفصل الثالث دراسة حالة - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي قائمة

322931650,3	328390070,5	322791239,4	(الأصول المتداولة - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)
28162351,39	43336526,94	42070283,66	
312134649	312134649	292357609,5	
0	0	0	
-17365350,04	-27081105,39	-11636653,8	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانيات المالية للصندوق

من خلال القيم المحققة خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن الصندوق يمتلك من الموارد ما يكفيه لتغطية نشاطه الاستغلالي أي بمعنى آخر أنه قد حقق هامش أمان.

• الخزينة TR

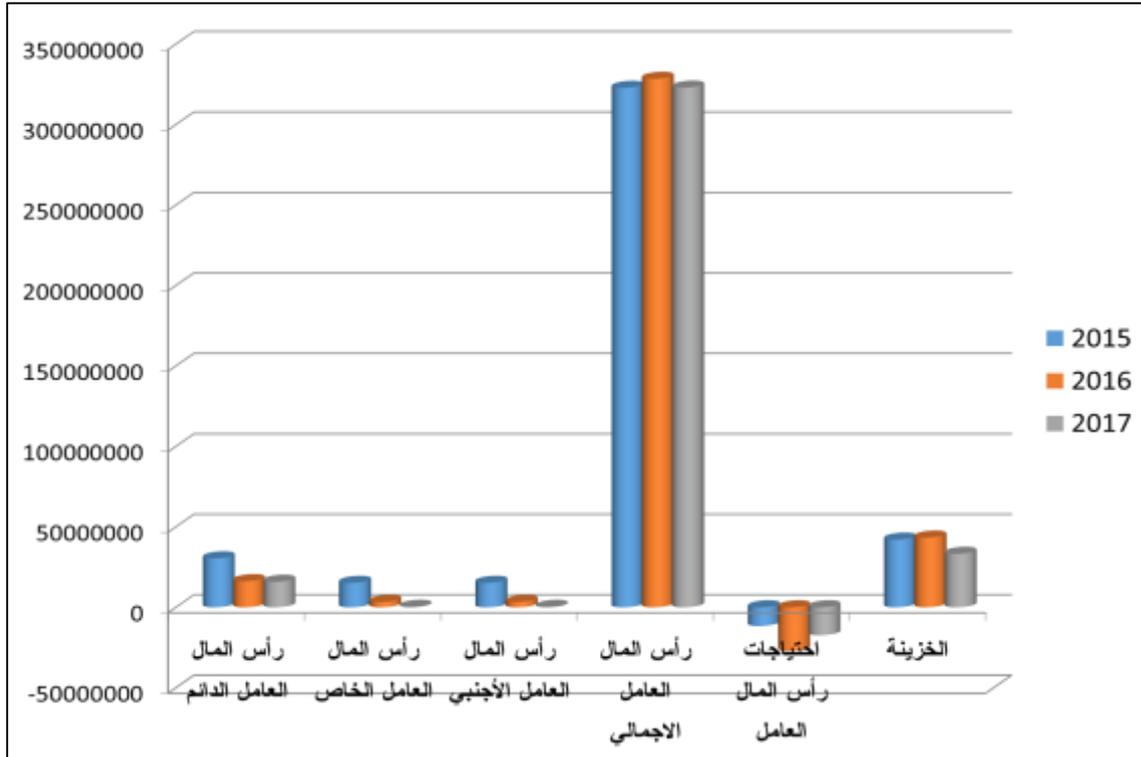
جدول رقم 25: الخزينة TR

2017	2016	2015	
15880152,71	16255421,58	30433629,9	رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل
-17365350,04	-27081105,39	-11636653,8	
33245502,75	43336526,97	42070283,7	الخزينة TR

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانيات المالية للصندوق

من خلال حساب قيمة الخزينة للسنوات الثلاث، نلاحظ أنها موجبة في كل السنوات وهذا راجع الى انعدام السلفات المصرفية والزيادة في القيم الجاهزة، هذا يدل على وجود توازن مالي على المدى القصير، أي أن الصندوق لديه سيولة سائلة لتسديد ولو جزء من التزاماته، ولكن هذا الارتفاع الكبير في الخزينة ليس لصالح الصندوق لأنه عبارة عن تجميد للأموال.

الشكل رقم 06: التمثيل البياني لمختلف مؤشرات التوازن المالي للصندوق



المصدر: من إعداد الطالبتان

ثانياً - النسب المالية

حتى نتمكن من تشخيص الحالة المالية للصندوق، قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة والمتعلقة بنسب الملاءة المالية، نسب النشاط ونسب السيولة، نسب الهيكل ونسب المردودية.

- **نسب السيولة:** تبرز السيولة المتوفرة عليها الصندوق، ومدى قدرته على تسديد المستحقات التي عليه، وفيما يلي أهم نسب السيولة:

الجدول رقم 26: نسب السيولة للصندوق

السنة	2015	2016	2017
سيولة الأصول	0.885524001	0.888521160	0.871888751
السيولة المختصرة	1.104097273	1.052078235	1.051718206
السيولة الجاهزة	0.143900081	0.138839206	0.091718658

المصدر: من إعداد الطالبتان

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن:

- ✓ الصندوق له نشاط تجاري أو خدماتي (تقديم خدمات تأمينية)، وهو ما توضحه نسبة سيولة الأصول التي فاقت النسبة 0.5 في كل فترات الدراسة.

- ✓ بالنسبة للسيولة المختصرة: نلاحظ أن النسبة تفوق 1 خلال السنوات الثلاث، وهذا مؤشر إيجابي ومريح لوضعية الصندوق فيما يتعلق بقدرته على تسديد التزاماته قصيرة الأجل بأصوله الجارية.
- ✓ بالنسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ عدم قدرة الصندوق على تغطية ديونه القصيرة الأجل بأمواله السائلة التي تتوفر لديه، وهو ما تعكسه النسب المتحصل عليها خلال فترات الدراسة التي لم تنحصر في المجال (0.25-0.33).

- نسب المردودية: تقيس هذه النسبة مردودية الصندوق من خلال مردودية أصوله ومردودية أمواله الخاصة ، والجدول التالي يظهر نسب المردودية للصندوق:

الجدول رقم 27: نسب المردودية للصندوق

السنة	2015	2016	2017
المردودية المالية	0.24403574	- 0.28521359	0.06064622
المردودية الاقتصادية	0.03811697	- 0.03437418	0.00781881
المردودية التجارية	0.14680217	-0.138856602	0.03248903

المصدر: من إعداد الطالبتان

نلاحظ من خلال الجدول أن الأموال الخاصة تساهم بنسبة 0.24، -0.28، و0.06 على التوالي في تحصيل النتيجة الصافية وهي قيم غير ثابتة على مر السنوات، وهذا لا يعتبر أمرا جيدا بالنسبة للصندوق، و نفس الشيء نلاحظه بالنسبة للمردودية الاقتصادية حيث تساهم الأصول الاقتصادية بنسبة 0.03، -0.03، و0.007 على التوالي.

- نسب الهيكلية المالية: تقيس مدى اعتماد الصندوق في تمويله العام على أمواله الخاصة وعلى أموال الغير، ونحسب ما يلي:

الجدول رقم 28: نسب الهيكلية المالية للصندوق

السنة	2015	2016	2017
الاستقلالية المالية	0.18510683	0.137036615	0.14800674
التوظيفات المالية	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبتان

نلاحظ من خلال نسبة الاستقلالية المالية أن أموال الصندوق الخاصة غير كافية لتغطية ديونه، ولا يوجد أي تحسن لهذه النسبة خلال فترات الدراسة.

أما بالنسبة للتوظيفات المالية، فنلاحظ أنها منعدمة خلال فترات الدراسة، وهذا راجع الى أن الصندوق لم يلجأ إلى الاستثمارات المالية.

- **نسب الملاءة المالية:** وتقيس نسبة مساهمة أموال صندوق التأمين الخاصة من مجموع موارده. وفيما يلي أهم النسب:

الجدول رقم 29: نسب الملاءة المالية للصندوق

السنة	2015	2016	2017
كفاية الأموال الخاصة	2.401002484	1.456562061	2.013691131
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	0.732908061	0.924975583	0.993688375

المصدر: من إعداد الطالبتان

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- ✓ من خلال نسبة كفاية الأموال الخاصة، نجد أن الصندوق يمتلك نسبيا المقدرة على تغطية التزاماته الخاصة رغم الانخفاض الملحوظ سنة 2016، وهذا يعود لارتفاع التعويضات التي يقدمها للمؤمن لهم. وبالتالي، يجب على الصندوق أن يسعى الى تخفيض هذه التعويضات، وذلك من خلال تخفيض التأمين على السيارات الذي يعتبر أكثر التأمينات مخاطرة ذلك لكثرة الحوادث فيها، ويسعى إلى التأمين على المباني والأراضي التي تكون أقل مخاطرة من التأمين على السيارات.
- ✓ بالنسبة لنسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة، فنلاحظ أن الأموال الخاصة تغطي كافة الأصول الثابتة.

- **نسب التمويل:** وتقيس مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ونحسبها فيما يلي:

الجدول رقم 30: نسب التمويل للصندوق

السنة	2015	2016	2017
التمويل الدائم	1.7293196458	1.3945332001	1.3346708402
التمويل الخاص	1.3644276168	1.0811096185	1.0063517145
قابلية السداد مجموع	0.84380578630	0.879479154	0.8710750255

المصدر: من إعداد الطالبتان

نلاحظ أن نسب التمويل الدائم كانت مرضية، وهو ما تفسره القيم التي تفوق 1 في كل فترات الدراسة، وهو ما يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وأن رأس المال العامل غير معدوم. نلاحظ أيضا أن قابلية الصندوق للسداد غير جيدة، وهو ما تفسره القيم التي فاقت 0.5 في كل فترات الدراسة وهو ما يدل على أن الصندوق غير قادر على تسديد التزاماته تجاه الغير. كما يمكن ملاحظة أن رأس المال العامل غير معدوم، وهو ما تعكسه القيم التي فاقت القيمة 1 في نسبة التمويل الخاص في كل فترات الدراسة، وهذا يدل على أن الأموال الخاصة كافية لتغطية الأصول الثابتة.

في هذا الفصل قمنا بدراسة حول تشخيص الوضعية المالية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA قالمة خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2017 انطلاقا من المعطيات التي وفرتها لنا القوائم المالية الخاصة بالصندوق، و اعتمادا على مختلف المؤشرات والنسب المالية سالفة الذكر، حيث استخلصنا أهم النتائج حول الوضعية المالية للصندوق التي تمثلت في:

- انخفاض رأس المال العامل الدائم ورأس مال العامل الخاص يدل على أن الصندوق يعتمد على التمويل الخارجي.
- حقق الصندوق خلال فترة الدراسة هامش أمان، بمعنى أنه يملك من الموارد ما يكفي لتغطية نشاطه الاستغلالي.
- لدى الصندوق فائض في الخزينة، لكنه ضيع فرصة استغلاله في التوظيفات والاستثمارات المالية في السوق المالي وتحقيق العوائد التي تعود بالمنفعة عليه.

الْخَاتِمَةُ

الْعَامَّةُ

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا حول تشخيص الوضعية المالية لشركة التأمين، نرى أن التشخيص المالي يعد ذو أهمية لكل الشركات، و ذو أهمية أكبر في المجال التأميني، إذ أن أي خلل يحدث في الهيكل المالي لشركات التأمين قادر أن يعرضها للخطر ويعرقل مسار حياتها و يؤثر على المتعاملين معها خاصة وأن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغيير المستمر سواء داخليا أو خارجيا. وعليه، حتى تتمكن الشركة من النمو والاستمرارية، يتوجب عليها تقييم وضعها المالي من خلال التشخيص المالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة حيث يتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من أدوات التشخيص المالي التي تعمل على توفير المعلومات حول واقع الشركة والمتمثلة أساسا في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة. وانطلاقا من هذه المعلومات التي توفرها القوائم المالية، يعمل المسير على دراسة وضعية الشركة وذلك في المدى القصير والطويل، وذلك بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية. ولتدعيم دراستنا، قمنا بدراسة ميدانية وأخذنا كحالة للدراسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي - وكالة قالمة نموذجا.

صعوبات الدراسة

لا تخلو أي دراسة أكاديمية من مجموعة من الصعوبات التي قد تواجه الطالب أو الباحث بشكل عام خلال مساره البحثي. و كما هو الحال، فقد صادفتنا نحن كذلك جملة من الصعوبات يمكن حصر أهمها في العناصر التالية:

- قلة المراجع التي تتناول موضوع التشخيص المالي في شركات التأمين على وجه التحديد؛
- صعوبة صياغة المصطلحات والمعلومات بعد ترجمتها من اللغة الأجنبية الى اللغة العربية، كون أغلب شركات التأمين تتعامل في مراسلاتها و وثائقها باللغة الأجنبية و ليس اللغة العربية؛
- صعوبة تطبيق ما تعرضنا إليه في الجزء النظري بشكل معمق، لعدم استعمال المؤسسة محل الدراسة للتشخيص المالي بصفة كاملة.

النتائج

- من خلال هذه الدراسة استخلصنا جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:
- الميزانيات و جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية التي تستخدمها الشركة لإبراز وضعيتها المالية؛

- إن التشخيص المالي هو عبارة عن علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بجمع ومعالجة البيانات المالية من أجل الحصول على معلومات تستعمل في تقييم الوضع المالي في الشركات؛
 - تعتبر مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل والنتيجة الصافية إضافة إلى النسب المالية بأنواعها من أهم الأدوات المستخدمة في عملية التشخيص المالي؛
 - رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث محل الدراسة وهذه الوضعية وضعية إيجابية للمؤسسة لأنها تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها؛
 - احتياجات رأس المال العامل سالب خلال الثلاث السنوات، وهي تعتبر موارد للشركة.
 - تمتلك الشركة خزينة صافية موجبة، وهذا يعني إمكانية تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى القروض.
 - تشير نسب التشخيص المالي التي تراعي خصوصية نشاط التأمين في تحديد الوضعية المالية إلى النقاط الآتية:
- ☞ تشير نسب السيولة إلى أن الشركة لا تتوافر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية لتغطية ديونها قصيرة الأجل، كما أن قدرة أصول الشركة المتداولة على السداد في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة؛
- ☞ تشير نسب المردودية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أن مقدرته وكفاءته في استغلال أصوله شهدت تناقصا ساليا سنة 2016 مقارنة بسنتي 2015 و 2017 وذلك راجع لسلبية نتيجة الدورة الصافية، كما أنها تعمل على تحسين نتائجها والتحكم أكثر في مصاريفها، إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الوسائل المعتبرة المتوفرة لديها؛
- ☞ تشير نسب الهيكلية المالية إلى أن الاستقلالية المالية للشركة في تناقص مستمر نظرا للتزايد المستمر في مجموع الخصوم الناجم عن ارتفاع الديون.
- و بناء على هذه النتائج يتم تأكيد صحة الفرضيات المذكورة سابقة

التوصيات و الاقتراحات

- على الشركة اللجوء إلى التوظيفات المالية من أجل توظيف الفائض الموجود في خزيتها بغية استغلال الفرص المتاحة.
- التوصية إلى الجامعات بمراعاة خصوصية النشاط التأميني عند تدريس مادة التحليل المالي.

الخاتمة العامة

- التوصية للشركة بانتهاج سياسة إعلامية وإعلانية متطورة تتيح للأشخاص المعنويين والطبيعيين للتعرف على المزايا الواسعة التي يحققها التأمين للمؤمن لهم.
- وأخيرا يمكن التأكيد على الضرورة الحتمية لعملية التشخيص المالي كونها العنصر الأساسي لضمان استمرارية وبقاء الشركة.

قائمة المراجع

1. إلياس بن ساسي ويوسف قريسي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الجزء 01، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.
2. أيمن الشنطي، عامر صقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البلدية، عمان، الأردن.
3. أيمن الشنطي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، 2005.
4. أحمد صالح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر.
5. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2001، الأردن.
6. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
7. أسامة عبيد، استراتيجيات التأمين، دار محمد للنشر والتوزيع، الأردن.
8. بلعور سليمان محمد، التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2016، عمان، الأردن.
9. جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحح، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
10. جديدي معراج، مدخل لدراسة القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية.
11. حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
12. خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة في ضوء التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
14. زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

16. زاهر عبد اللطيف عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن
17. زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
18. سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، دار المصرية اللبنانية، مصر.
19. سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، التأمين وأحكامه، ط1، دار العواصم المتحدة، قبرص، بيروت.
20. سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
21. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
22. صافي فلوح، تحليل القوائم المالية، مطبعة الروضة، دمشق
23. صدقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
24. طارق قندوز، بلال بن بتيش، سوق التأمين العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
25. عليان شريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
26. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
27. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
28. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر، الجزائر
29. عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل سيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
30. علي المشاقبة، محمد العدوان، إدارة الشحن والتأمين، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
31. عز الدين فلاح، التأمين أنواعه ومبادئه، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن
32. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
33. فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة ومدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
34. كمال محمود جبراء، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن

35. مبارك لسوس، التسيير المالي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر.
36. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
37. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
38. محمود الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثانية، الأردن.
39. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
40. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية، منشأة توزيع المعارف بالإسكندرية، مصر.
41. مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر.
42. محمد هشام جبر، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.
43. محمد الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد السادس: عقد التأمين من الناحية القانونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
44. مختار محمود الهانسي، مقدمة في الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
45. هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن.
46. وليد ناجي الحيايى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن.

الكتب باللغة الأجنبية

1. Béatrice & Francis Grandguillot, L'analyse financière ; analyse de l'activité et du risque d'exploitation, 22^{ème} édition, Edition Gualino, France, 2019
2. Jean-Claude BUONO, Finance d'entreprise, 2^{ème} édition, Editions d'organisation, Paris, France, 2001
3. Jean-Luc Charron, Sabine S épari, Organisation et gestion de l'entreprise, Edition Dunod, Paris, France, 2007
4. Tony Pozzana, Gestion du risque & assurance d'entreprise, Fondation pour une culture de sécurité industrielle, Toulouse, France, 2015

المذكرات و الرسائل الجامعية

1. أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية(دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
2. بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة 2009/2004، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر.
3. ¹بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية تحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
4. بناي مصطفى، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
5. تارقة عائشة، عبيد الله وردة، تقنيات تسيير الخزينة و انعكاساتها على ربحية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار للفترة(2014-2017))، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
6. حفايضية جلال، شيهب سلمى ، دور التشخيص المالي في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" للفترة (2009-2011)، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
7. حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.
8. حسان ناصف، دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال-دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر .
9. حميدة رواس، خصوصية عقد التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

10. خلفاوي إيمان، التشخيص المالي في البنوك، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
11. صندرة لعور، التأمين على أخطار المؤسسة: دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
12. طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CCAR (2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
13. طبائية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر.
14. عيساوي نادية، تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
15. عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي (الأساسي في تقييم الأداء)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
16. كريمة شيخ، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
17. لغزال عبد العزيز ورحموني عبد السلام، التشخيص المالي في شركات التأمين، دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وكالة أدرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، علوم مالية و محاسبة، مالية المؤسسة، جامعة أدرار، الجزائر، 2018/2017،
18. مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
19. معواش محمد أمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات A2، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، الجزائر.

20. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات " CAAT"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004.
21. هبور أمال، التأمين: دراسة مقارنة ما بين الجزائر و المملكة العربية السعودية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر.
22. وائل صالح عامر، التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سورية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا.

الملتقيات

1. بلقوم فريد، خليفة الحاج، تطور سوق التأمين وآفاقه المستقبلية في الجزائر-دراسة مقارنة مع الدول المغاربية: تونس والمغرب-، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي آفاق التطوير- تجارب الدول-، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 03-04 ديسمبر 2012.
2. زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني- دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر-، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 03-04 ديسمبر 2012.
3. كمال رزيق، محمد لمين مكراشي، خصوصية قطاع التأمين و أهميته لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(حالة الجزائر) ، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 03-04 ديسمبر 2012.

الجرائد الرسمية و القوانين

1. قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها و كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009.
2. قانون التأمينات الجزائري، المادة 120 مكرر من الأمر رقم 01 80 المؤرخ في 10 جانفي.
3. القانون التجاري الجزائري، المادة 592 معدلة.

المجلات و المقالات

1. بالي مصعب، صديقي مسعود، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016.
2. بريش عبد القادر، حمدي معمر، التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، مداخلة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
3. رشيد بوكساني، إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.
4. سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 6، العدد 16، 30 سبتمبر 2011.
5. سعيدة رحيش، استخدام مؤشرات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية في شركات التأمين الجزائرية (دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2014-2019)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2021.
6. عواطف مطرف، تحرير قطاع التأمين في الجزائر: عرض للمسار ووقوف عند النتائج، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 35، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013.
7. مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، الجزائر، 2016.
8. محي الدين شبيرة، عشية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ، العدد 42، الجزائر، 2014.

المطبوعات و المحاضرات

1. ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017/2016.
2. كوسام أمينة، محاضرات قانون التأمين (شركات التأمين)، ملقاة على طلبة سنة أولى ماستر مؤسسات مالية، جامعة دباغين، سطيف 2، الجزائر، 2020/2019.
3. لحسن دردوري، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، تخصص مالية وحاكمة المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

لوائح و تعليمات

قائمة المراجع

1. Ministère de finance, CNC, avis n °89 portant plan et règle de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ou réassurances, Alger, 2011

مواقع الانترنت:

1. <https://bakhti.yoo7.com/t17-topic>, 19/05/2021, 13:36.

الملاحق

الملحق رقم 01: جانب الأصول من الميزانية لسنة 2015

Exercice clos le 31 / 12 / 2015					
ACTIF	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
ACTIF NON COURANT				0,00	0,00
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	1 498 630,73	1 500 599,97
Immobilisation incorporelles		1 507 492,31	8 861,58		
Immobilisation corporelles				320 000,00	320 000,00
- Terrains		320 000,00	0,00		
- Bâtiments		1 383 889,81	828 216,54	555 673,27	583 351,07
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles		23 412 448,05	17 160 778,79	6 251 669,26	5 837 763,54
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation en cours		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation financières				0,00	0,00
- Titres mis en équivalence		0,00			
- Autres participations et créances rattachées		106 672 728,95	75 040 000,00	31 632 728,95	31 632 728,95
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00		0,00	1 435 000,00
- Impôts différés actif		1 470 092,67		1 470 092,67	1 398 700,24
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		134 766 651,79	93 037 856,91	41 728 794,88	42 708 143,77
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance					
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		111 477 497,12		111 477 497,12	117 839 639,23
Créances et emploi assimilés					
0		0,00	0,00	0,00	0,00
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs		126 739 462,36	5 054 860,97	121 684 601,39	110 791 742,07
- Autres débiteurs		47 534 325,25	0,00	47 534 325,25	40 069 185,03
- Impôts et assimilés		24 532,02		24 532,02	0,00
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	87 340,27
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00
- Trésorerie		42 070 283,66	0,00	42 070 283,66	18 715 111,39
TOTAL II - ACTIF COURANT		327 846 100,41	5 054 860,97	322 791 239,44	287 503 017,99
TOTAL GENERAL ACTIF		462 612 752,20	98 092 717,88	364 520 034,32	330 211 161,76

الملحق رقم 02: جانب الخصوم من الميزانية لسنة 2015

Exercice clos le 31 / 12 / 2015			
PASSIF	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 002 000,00	9 002 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		124 628 371,50	124 628 371,50
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Écart d'équivalence [1]		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		13 894 399,57	16 702 206,06
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-90 588 850,92	-107 291 056,98
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		56 935 920,15	43 041 520,58
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courants		0,00	0,00
Provisions réglementées		9 305 060,48	7 159 460,74
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 921 444,15	5 635 874,43
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		15 226 504,63	12 795 335,17
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	0,00
Provisions techniques d'assurance			
- Opérations directes		158 852 190,27	169 157 647,44
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés		0,00	0,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance		9 136 143,02	5 455 368,35
Impôts		77 185 767,27	62 305 389,96
Autres dettes		45 439 921,63	37 450 107,53
Trésorerie Passif		1 743 587,35	5 792,73
TOTAL III - PASSIF COURANT		292 357 609,54	274 374 306,01
TOTAL GENERAL PASSIF		364 520 034,32	330 211 161,76

Reste à affecter le compte 138

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2015

SOCIÉTÉ DE GUELMA					
COMPTE DE RESULTATS					
(Par nature)					
Période du 01/01/2015 Au 31/12/2015					
RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N - 1
Primes émises sur opérations directes	700	213 796 500,58	123 124 252,62	90 672 247,96	92 753 093,90
Primes acceptées		0,00	0,00	0,00	0,00
Primes émises reportées	70000	10 460 131,18	6 485 282,09	3 974 849,09	-2 981 622,28
Primes acceptées reportées	-70109		-7038		
I-Primes acquises à l'exercice		224 256 631,76	129 609 534,71	94 647 097,05	89 771 471,62
Prestations sur opérations directes	600	151 170 095,81	120 936 076,63	30 234 019,18	32 830 332,41
Prestations sur acceptations		0,00	0,00	0,00	0,00
II-Prestations de l'exercice		151 170 095,81	120 936 076,63	30 234 019,18	32 830 332,41
Commissions reçues en réassurance			0,00	0,00	0,00
Commissions versées en réassurance			0,00	0,00	0,00
III-Commissions de réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
IV-subventions d'exploitation d'assurance		0,00			0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		73 086 535,95	8 673 458,08	64 413 077,87	56 941 139,21
Service ext	0	9 675 993,09	-634	9 675 993,09	7 255 331,70
Autres conc	63	36 840 788,65		36 840 788,65	36 843 992,28
Charges de personnel	0	1 489 865,83		1 489 865,83	1 075 051,68
Production immobilisée		0,00		0,00	0,00
Autres produits opérationnels	75	1 774 312,49		1 774 312,49	7 865 133,65
Autres charges opérationnelles	65	2 263 190,27		2 263 190,27	4 874 404,71
pertes de valeur	68	8 243 526,56		8 243 526,56	4 683 308,53
Reprise sur pertes de valeur et provisions	78	5 607 596,24		5 607 596,24	4 682 264,03
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		21 955 080,28	8 673 458,08	13 281 622,20	14 756 447,99
Produits financiers	76	0,00		0,00	3 040,00
Charges financières	66	28 000,00		28 000,00	217 195,84
VI-RÉSULTAT FINANCIER		-28 000,00	8 673 458,08	-28 000,00	-214 155,84
VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		21 927 080,28		13 253 622,20	14 542 292,15
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00		0,00	0,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	682	214 177,29		214 177,29	196 557,64
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES					
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES					
VIII-RÉSULTAT NET DES RÉSULTAT ORDINAIRES		22 141 257,57		13 039 444,91	14 345 734,51
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	77	854 954,66		854 954,66	2 356 471,55
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		854 954,66		854 954,66	2 356 471,55
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		22 996 212,23	8 673 458,08	13 894 399,57	16 702 206,06
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 04: جانب الأصول من الميزانية لسنة 2016

Exercice clos le 31 / 12 / 2016

ACTIF	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles		1 507 492,31	10 830,82	1 496 661,49	1 498 630,73
Immobilisation corporelles					
- Terrains		320 000,00	0,00	320 000,00	320 000,00
- Bâtiments		1 383 889,81	855 894,34	527 995,47	555 673,27
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles		23 376 234,80	17 757 822,85	5 618 411,95	6 251 669,26
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation en cours		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		106 672 728,95	75 040 000,00	31 632 728,95	31 632 728,95
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00		0,00	0,00
- Impôts différés actif		1 605 859,13		1 605 859,13	1 470 092,67
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		134 866 205,00	93 664 548,01	41 201 656,99	41 728 794,88
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance					
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		118 678 447,36		118 678 447,36	111 477 497,12
Créances et emploi assimilés					
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs		112 863 381,76	5 054 860,97	107 808 520,79	121 684 601,39
- Autres débiteurs		58 566 575,44	0,00	58 566 575,44	47 534 325,25
- Impôts et assimilés				0,00	24 532,02
- Autres créances et emplois assimilés				0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants		43 336 526,94	0,00	43 336 526,94	42 070 283,66
- Trésorerie					
TOTAL II - ACTIF COURANT		333 444 931,50	5 054 860,97	328 390 070,53	322 791 239,44
TOTAL GENERAL ACTIF		468 311 136,50	98 719 408,98	369 591 727,52	364 520 034,32

الملحق رقم 05: جانب الخصوم من الميزانية لسنة 2016

Exercice clos le 31 / 12 / 2016

P A S S I F	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 314 000,00	9 002 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		124 628 371,50	124 628 371,50
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Écart d'équivalence [1]		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		-12 704 412,48	13 894 399,57
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-76 694 451,35	-90 588 850,92
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		44 543 507,67	56 935 920,15
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)			0,00
Autres dettes non courants		0,00	0,00
Provisions réglementées		6 476 293,38	9 305 060,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 437 277,52	5 921 444,15
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		12 913 570,90	15 226 504,63
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	0,00
Provisions techniques d'assurance			
- Opérations directes		165 523 887,61	158 852 190,27
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires, Cedants et comptes rattachés		0,00	0,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance		13 423 983,18	9 136 143,02
Impôts		90 750 495,05	77 185 767,27
Autres dettes		42 436 283,11	45 439 921,63
Trésorerie Passif			1 743 587,35
TOTAL III - PASSIF COURANT		312 134 648,95	292 357 609,54
TOTAL GENERAL PASSIF		369 591 727,52	364 520 034,32

Reste à affecter le compte 138

الملحق رقم 06: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2016

(Par nature)					
Période du 01 / 01 / 2016 Au 31 / 12 / 2016					
RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES IV	CESSIONS ET RETROCESSIONS IV	OPERATIONS NETTES IV	OPERATIONS NETTES IV - I
Primes émises sur opérations directes		204 741 573,35	117 060 912,12	87 680 661,23	90 672 247,96
Primes acceptées		0,00	0,00	0,00	0,00
Primes émises reportées		9 743 971,77	5 931 585,01	3 812 386,76	3 974 849,09
I-Primes acquises à l'exercice		214 485 545,12	122 992 497,13	91 493 047,99	94 647 097,05
Prestations sur opérations directes		152 906 314,67	122 325 051,52	30 581 263,15	30 234 019,18
Prestations sur acceptations		0,00	0,00	0,00	0,00
II-Prestations de l'exercice		152 906 314,67	122 325 051,52	30 581 263,15	30 234 019,18
Commissions reçues en réassurance			0,00	0,00	0,00
Commissions versées en réassurance			0,00	0,00	0,00
III-Commissions de réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
IV-subventions d'exploitation d'assurance		0,00			0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		61 579 230,45	667 445,61	60 911 784,84	64 413 077,87
Charges de personnel	0	7 700 813,53		7 700 813,53	9 675 993,09
	0	53 838 670,11		53 838 670,11	36 840 788,65
Production immobilisée	0	2 407 734,88		2 407 734,88	1 489 865,83
	0	0,00		0,00	0,00
Autres produits opérationnels		852 601,69		852 601,69	1 774 312,49
Autres charges opérationnelles	0	1 445 930,47		1 445 930,47	2 263 190,27
pertes de valeur		17 206 320,97		17 206 320,97	8 243 526,56
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 305 071,35		9 305 071,35	5 607 596,24
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		-10 862 566,47	667 445,61	-11 530 012,08	13 281 622,20
Produits financiers		0,00		0,00	0,00
Charges financières		135 279,80		135 279,80	28 000,00
VI-RÉSULTAT FINANCIER		-135 279,80	667 445,61	-135 279,80	-28 000,00
VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)		-10 997 846,27		-11 665 291,88	13 253 622,20
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-2 047 153,55		-2 047 153,55	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires					214 177,29
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES					
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES					
VIII-RÉSULTAT NET DES RÉSULTAT ORDINAIRES		-13 044 999,82		-13 712 445,43	13 039 444,91
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		1 008 032,95		1 008 032,95	854 954,66
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		1 008 032,95		1 008 032,95	854 954,66
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		-12 036 966,87	667 445,61	-12 704 412,48	13 894 399,57
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 07: جانب الأصول من الميزانية لسنة 2017

B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2017

ACTIF	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou nég		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles		1 507 492,31	12 800,06	1 494 692,25	1 496 661,49
Immobilisation corporelles					
- Terrains		320 000,00	0,00	320 000,00	320 000,00
- Bâtiments		1 383 889,81	883 572,14	500 317,67	527 995,47
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles		31 198 914,90	19 231 334,60	11 967 580,30	5 618 411,95
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation en cours		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		106 672 728,95	75 040 000,00	31 632 728,95	31 632 728,95
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00		0,00	0,00
- Impôts différés actif		1 534 744,60		1 534 744,60	1 605 859,13
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		142 617 770,57	95 167 706,80	47 450 063,77	41 201 656,99
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance					
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		115 305 184,98		115 305 184,98	118 678 447,36
Créances et emploi assimilés					
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs		113 560 622,38	4 054 869,97	109 505 752,41	107 808 520,79
- Autres débiteurs		69 958 361,55	0,00	69 958 361,55	58 566 575,44
- Impôts et assimilés		0,00		0,00	0,00
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00
- Trésorerie		28 162 351,39	0,00	28 162 351,39	43 336 526,94
TOTAL II - ACTIF COURANT		326 986 520,30	4 054 869,97	322 931 650,33	328 390 070,53
TOTAL GENERAL ACTIF		469 604 290,87	99 222 576,77	370 381 714,10	369 591 727,52

الملحق رقم 08: جانب الخصوم من الميزانية لسنة 2017

B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2017

P A S S I F	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 626 000,00	9 314 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		124 628 371,50	124 628 371,50
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Écart d'équivalence [1]		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		* 2 895 945,36	-12 704 412,48
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-89 398 863,83	-76 694 451,35
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		47 751 453,03	44 543 507,67
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courants		0,00	0,00
Provisions réglementées		5 982 582,99	6 476 293,38
Provisions et produits comptabilisés d'avance		9 596 180,46	6 437 277,52
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		15 578 763,45	12 913 570,90
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	0,00
Provisions techniques d'assurance			
- Opérations directes		162 859 370,70	165 523 887,61
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés		0,00	0,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance			13 423 983,18
Impôts		99 740 427,23	90 750 495,05
Autres dettes		43 375 447,16	42 436 283,11
Trésorerie Passif		1 076 252,53	
TOTAL III - PASSIF COURANT		307 051 497,62	312 572 545,37
TOTAL GENERAL PASSIF		370 381 714,10	369 591 727,52

Reste à affecter le compte 138

الملحق رقم 09: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2017

COMPTE DE RESULTATS

(Par nature)

Période du 01 / 01 / 2017 Au 31 / 12 / 2017

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS	CESSIONS ET	OPERATIONS	OPERATIONS
		BRUTES	RETROCESSION	NETTES	NETTES
		IN	IN	IN	IN - 1
Primes émises sur opérations directes		213 396 832,75	121 577 151,60	91 819 681,15	87 680 661,23
Primes acceptées		0,00	0,00	0,00	0,00
Primes émises reportées		-7 209 691,09	-4 526 104,07	-2 683 587,02	3 812 386,76
Primes acceptées reportées					
I-Primes acquises à l'exercice		206 187 141,66	117 051 047,53	89 136 094,13	91 493 047,99
Prestations sur opérations directes		118 566 974,59	94 853 579,67	23 713 394,92	30 581 263,15
Prestations sur acceptations		0,00	0,00	0,00	0,00
II-Prestations de l'exercice		118 566 974,59	94 853 579,67	23 713 394,92	30 581 263,15
Commissions reçues en réassurance			0,00	0,00	0,00
Commissions versées en réassurance			0,00	0,00	0,00
III-Commissions de réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
IV-subventions d'exploitation d'assurance		0,00			0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		87 620 167,07	22 197 467,86	65 422 699,21	60 911 784,84
Charges de personnel	X 0	9 020 476,42		9 020 476,42	7 700 813,53
Production immobilisée	X 0	47 882 314,37		47 882 314,37	53 838 670,11
Autres produits opérationnels		2 078 302,31		2 078 302,31	2 407 734,88
Autres charges opérationnelles		0,00		0,00	0,00
Autres produits opérationnels		1 041 151,92		1 041 151,92	852 601,69
Autres charges opérationnelles		1 148 855,46		1 148 855,46	1 445 930,47
pertes de valeur	0	19 160 491,01		19 160 491,01	17 206 320,97
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 793 112,25		15 793 112,25	9 305 071,35
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		25 163 991,67	22 197 467,86	2 966 523,81	-11 530 012,08
Produits financiers		0,00		0,00	0,00
Charges financières		60 578,45		60 578,45	135 279,80
VI-RÉSULTAT FINANCIER		-60 578,45	22 197 467,86	-60 578,45	-135 279,80
VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)		25 103 413,22		2 905 945,36	-11 665 291,88
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		10 000,00		10 000,00	2 047 153,55
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0,00		0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES					
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES					
VIII-RÉSULTAT NET DES RÉSULTAT ORDINAIRES		25 113 413,22		2 895 945,36	-13 712 445,43
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	1 008 032,95
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	1 008 032,95
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		25 113 413,22	22 197 467,86	2 895 945,36	-12 704 412,48
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

الملاحق



الملخص

تقوم شركات التأمين بدور هام وحيوي في جميع المستويات كونها تنشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، فبغض النظر عن كونها تعمل على حماية الفرد من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء تعاملاته من خلال تغطية الخسائر أو التقليل منها، فهو يعتبر أيضا حامي الاقتصاد الوطني عن طريق عملية إعادة التأمين لبعض الأخطار.

ونظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بوضعها المالي من خلال التقييم الدوري لها وذلك عن طريق التشخيص المالي للشركة بغية استخراج نقاط القوة وتطورها وتفادي نقاط الضعف.

يعتمد التشخيص المالي في شركات التأمين على القوائم المالية المختلفة كما هو الحال في المؤسسة الاقتصادية، ويكمن الاختلاف في محتوى القوائم المالية وطريقة تحليلها باستخدام مؤشرات التوازن المالي ونسب مالية خاصة بالتأمينات بغية معرفة الوضعية المالية لشركة التأمين.

الكلمات المفتاحية: التأمين، عقد التأمين، إعادة التأمين، الأقساط، القوائم المالية، التوازن المالي، التشخيص المالي.

Résumé

Les sociétés d'assurances occupent une place primordiale et vitale à tous les niveaux étant donné qu'elles sont le nerf de différents secteurs économiques, indépendamment du fait qu'il protège l'individu des différents risques auxquels il peut être exposé lors de ses transactions en couvrant ou en minimisant les pertes, il est également considéré comme un protecteur de l'économie nationale à travers le processus de réassurance de certains risques.

Et vu l'importance de l'assurance dans la vie économique, il était nécessaire de prêter attention à leur situation financière à travers une évaluation périodique à travers un diagnostic financier afin d'en extraire les forces et les développer et éviter les faiblesses.

Le diagnostic financier dans les sociétés d'assurance est basé sur les listes financières est comme dans l'entreprise économique, la différence réside dans le contenu des listes financières et la méthode analysés en utilisant des indicateurs d'équilibre financier et des ratios financiers afin d'établir la situation financière de la société d'assurance.

Les mots clés: assurance, contrat d'assurance, réassurance, versements, états financiers, équilibre financière, diagnostic financier.